مجلة القرطاس
مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية ISSN 3135-4564
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index

المسائل الســـبع التي وافق فيها ابن الأنباري الكوفيين من خلال كتابه الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين .

أ. فاطمة امحمد علـــيّ ضو *
قسم اللغة العربية – كلية الدراسات الإسلامية سبها – الجامعة الأسمرية .
البريد الالكتروني: fatimadaow@gmail.com
https://orcid.org/0009-0009-7402-7066
تاريخ الاستلام 1 / 3/ 2026م تاريخ القبول20 / 7/ 2026م

The seven issues in which Ibn al-Anbari agreed with the Kufis, through his book Al-Insaf on the matters of .disagreement between the Basrans and the Kufis

*A. Fatima Muhammad Ali Daw
Department of Arabic Language – Faculty of Islamic Studies, Sabha – Al-.Asmarai University
Email: fatimadaow@gmail.com

Abstract
The seven issues in which Ibn al- Anbari agreed with the kufans in his book "AL-Inaaf fi Masa il al-khilaf " between the Basrans and the kufans.
Ibn al-Anbari is considered one of the prominent scholars who contributed to enriching the library of Arabic grammar.
His book " Al-insaaf " included one hundred and twenty –one issues . he agreed with the kufans in only seven issues.
The evidence of his agreement is mentioned after stating his judgment with the phrase (and the answer is according to the Basrans) at the end of the issue ,while the rest of the issues contained the phrase(the answer is according to the words of the kufans). This phrase is evidence of the many issues in which he agreed with the basrans . the book "Al-Insaaf" came after the existence of opinions that required finding the laws that govern them .

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

It was characterized by enjoyable discussions leading to diverse ideas, sometimes conflicting and sometimes harmonious, until they crystallized into treatment that addressed and closed a gap, leading to scientific maturity and methodological clarity in establishing the pen. As for the seven issues that contained these controversies , they are : (the tenth- the eighteenth –the ninety-seventh-the one hundred and first –the one hundred and sixth.(

These issues were no lacking in seriousness,variety, comprehensiveness in formatuion, and phrasing of trends. They also linked the components of a single issue by clarifying the intent, depth of thought ,and farsightedness.

The agreement of some Basran grammarians with the opinion of the Kufan grammarians, and vice versa, is nothing but evidence of the establishment of a linguistic system.

These issues testify of themselves ,aand their effects are no less in their dimension. From the content of their debates, a creative cognitive enrichment emerged. The expressive tongu for grammar and its topic was the most abundant material that presented colors of thought , and even the starting point for entering the science of grammar.

الملخـــــــــص:

المسائل السبع التي وافق فيها ابن الأنباري الكوفيين من خلال كتابه الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين

يعد ابن الأنباري أحد الأعلام الذين أسهموا في ثراء مكتبة النحو العربي ، وضم كتابه (الانصاف) ثمانية عشر ومائة مسألة ، وافق الكوفيين في سبع مسائل فقط ، ودليل موافقته بعد ذكر حكمه عبارة (والجواب على كلمات البصريين) في آخر المسألة ، وباقي المسائل وردت فيها عبارة (الجواب على كلمات الكوفيين) ، وهذه العبارة دليل على كثرة المسائل التي وافق فيه البصريين . وجاء كتابه (الانصاف) بعد تواجد الآراء التي تستدعي إيجاد القوانيين التي تحكمها ، فحظيت بمناقشات ممتعة موصلة لأفكار متخالفة تارةً ومتوافقة تارة أخرى ، حتى تبلور في طياتها إيحاءات تعالج وتسد ثغرة موصلة للنضج العلمي ، والوضوح المنهجي في إقامة القلم ، أما المسائل السبع التي حوت هذه الجدليات فهى :

(العاشرة – الثامنة عشر – السادسة والعشرون – السبعون – السابعة والتسعون – الواحدة بعد المئة – السادسة بعد المئة) .

لم تنقص هذه المسائل الجدية والتنوع و الشمول في تشكيل وصياغة الاتجاهات ، والربط بين جزئيات المسألة الواحدة ببيان القصد ، وعمق التفكير ، وبعد النظرة ،

وما موافقة بعض نحاة البصرة لرأي نحاة الكوفة والعكس إلا برهان على وضع نظام نحوي .

وتشهد هذه المسائل بنفسها على نفسها ، وآثارها لا تقل في أبعادها ، انبثق من مضمون سجالاتها ثراء معرفي ابداعي ، فكانت اللسان المعبر عن النحو ومواضيعه كونها أوفر مادة عرضت ألوان الفكر ، بل يبدأ منها الولوج لعلم النحو .

المقدمـــــــة:

الحمد لله على نعمة الفكر والتفكير ، وصلى الله وسلم على صاحب الحجة والبرهان ، من مقامه لا يدرك بالكلام والتخميم والجدال ، ولولاه لم يقبل الله حجتنا ، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

وبعد .

حرص الرواد العظام من واضعي أصول النحو في التراث العربي على البراهين المنطقية ، التي ظهرت في صياغة حجج نحاة البصرة والكوفة ، وقد حوى (الانصاف) مسائل عدة وقع عددها بين قولين :

الأول : ثمانية عشر ومائة مسألة؟

الثانـــي : إحدى وعشرين مسألة ومائة .

ووافق ابن الأنباري الكوفيين في سبع مسائل فقط ، فكانت قلة عدد هذه المسائل نافذة لتأمل خفايا الأسباب التي دعته موافقة هذه المسائل دون غيرها :

(العاشرة – الثامنة عشر – السادسة والعشرون – السبعون – السابعة والتسعون – الواحدة بعد المئة – السادسة بعد المئة) .

حملت هذه المسائل نمط المغايرة ، فلكل مسألة نظرتها الواقعة بين المخالفة والتخوف والحرج ، عند تقديم مفهوم متكامل لتوجهات النحاة من تفسير ووصف وتقييم .

فرضت المسائل المشكلة محاولة النحاة الكشف والتحليل ، فتدرجت الإجابة بداية من بيان الحقيقة ثم محاولة التفسير للخصائص التي تميز واحدة عن الأخرى ، فكانت النظرة الشاملة نتاج جهود النحاة في تراث الفكري العربي .

وكانت البواعث حاضرة تدعونا للكتابة في هذا الموضوع ؛ لمعرفة الأسباب الحقيقية التي جعلت ابن الأنباري يوافق فيها الكوفيين رغم قلتها وميله للمذهب البصري ، ومن الأمور التي حفزتنا لتناوله استحقاقه للبحث والدراسة ، وعدم وجوده في بيئة الدراسات اللغوية ، فتظافرت الدواعي لتقديم هذه الفكرة التي كانت وليدة تصفح للمسائل فكانت الرغبة الجامحة التي حددت قيمته العلمية حاضرة ، إضافة إلى

كمية الأسئلة التي تجيب عنها هذه المسائل وتتصدى لمعالجتها ، لعله يكون إضافة مهمة في الدراسات النحوية بما نصل إليه من أضواء .

لزم النحاة عمق المحاجة ؛ لمزج هذه الآراء وصولاً للدليل المقنع الذي يقوم على الحجة ، ولمعرفة تنظيم وتكوين هذه المسائل ، وهذا التباين هو نتاج طبيعي ما كان له أن يوجد لولا اختلاف الأخذ .

رسمت المسائل تدرج تاريخ النحو العربي ونظرته ، ففرزت الآراء ، وصيغت القواعد والقوانين التي تنظمها في ظل الموضوعية العلمية والتنوع ، فاحتيج ادراك كل مسألة اتقان التحليل الصائب ، وتطبيق الأصول عليها ، والتأمل في أسرارها وصولاً لأحكام غاية في النضج والدقة .

وتوالت الفرضيات بثوب الحيرة المعرفية تزاحمنا ، تخرج في الاتساع من بين السطور ، فتبحر بنا في أعماق محيطات الغموض ؛ ليرصد شعاعها وعي معرفي يجيب أجوبة التساؤلات التالية :

هل ابن الأنباري كان أوحد زمانه في طرح هذه المسائل ، وفاق بها أئمة عصره ؟ هل نهض النحو العربي بهذه المسائل ؟ كيف تدارس النحاة هذه المسائل ؟ وماالدور الذي تقوم به المسائل ؟ هل استطاع كتاب (الانصاف) الانصاف بين النحاة ؟ هل استطاع ابن الأنباري ترك نزعته في التحكيم ؟ هل قامت هذه الآراء والأفكار على أسس موضوعية ؟ ماالأسس الذهنية التي تقوم عليها المسائل ؟ هل أسهمت المسائل في طرح مفاهيم وقضايا جديدة ؟ وما الخطوط الفاصلة بين الرأيين ؟ مالذي يحكم هذه المسائل ؟

كيف تغيرت حقائق المسائل ؟ هذه الفرضيات وغيرها الكثير الزمتنا رفع ابهامها وغموضها في هذا المحيط المتلاطم الذي اشتد هيجانه وانعدمت سكينته ، فوجب علينا انتقاء الآراء ذات المعاني القريبة للذهن ، وقياس هذه التمايزات بين النحاة ، وإظهار الفروق والتباينات الدقيقة لهذه الاستجابات ، فالعقل ترجمان الفكر ، وبذلك ترتسم المباحث التي يشتمل عليها الموضوع :

جسد المبحث الأول : حقيقة الخلاف النحوي (مفهومه ومعالمه) حمل في طياته أسباب الخلاف وعوامل نشأته ، وصور الخلاف بين النحاة ، أبرز من ألف وبرز في الخلاف .

أما المبحث الثاني فشمل : لمحة عن حياة ابن الأنباري : اسمه ونسبه – ولادته – وفاته – منزلته العلمية (علمه وثقافته) – شيوخه – آثاره - تأسيس ابن الأنباري الفنون

الثلاثة في تاريخ العربية : فن جدل الإعراب - فن أصول النحو - فن الخلاف بين المذاهب النحوية - التعريف بكتابه الإنصاف في مسائل الخلاف :

الكيفية التي وضع بها ابن الأنباري منهج كتابه - الآراء حول كتاب (الانصاف في مسائل الخلاف) - المسائل السبع التي وافق فيها ابن الأنباري الكوفيين وما تحمله من ترجيحات - المقدمات التي استدعت وجودها : موطن الخلاف في المسائل السبع - الآراء حول ركيزة المذهبين .

ضم المبحث الثالث مسائل دراسة هذا الموضوع المثمتلة في :

العاشرة – الثامنة عشر – السادسة والعشرون – السبعون – السابعة والتسعون – الواحدة بعد المئة – السادسة بعد المئة .

كانت حدود كل مسألة عرض موضوع الخلاف ثم ملخص رأي المذهبين فيها ، واظهار ما في كنفها من حجج وبراهين وأدلة ، وما حوت من شواهد ، ثم تذكر ما وافق المذهبين من آراء ، وصولاً لحكم ابن الأنباري ، ثم ذكر الآراء الموجودة حول حكمه .

لا ندري إذا كان الخلاف النحوي ظاهرة فطرية أنتجها التأمل الفكري ، ووجد النحاة أنفسهم مدعون لتأملها والتفكير فيها ومن تم تفسيرها وتعليلها ، أم أنها استجابة للنهوض بهذا العلم ، وعلى كل حال لا مناص من بسط مسائل النحو العربي ؛ لكونها أحد أبنية هذا العلم التي ضمت في ثناياها المجادلة أحد المحاور الفكرية وما جادت بها القريحة الصافية .

حقيقة الخلاف النحوي (مفهومه ومعالمه) :

كشفت الخلافات النحوية القدرات الجدلية لتحليل الظواهر النحوية بدقة ومن تم نقدها ، عند شرح طبيعة النص بصوره المختلفة ، ودلالة مقولة (المعنى في بطن الشاعر) على تعدد التفسير للنص الواحد ، كما كشف العقل العربي ثمرة الأسلوب الجدلي ومناهجه المختلفة ، فمنهج البصريين عقلي صحيحاً في حينه ، ومنهج الكوفيين نقلي صواباً في حينه ، مما جعل البعض يؤيد مدرسة على أخرى في كتب الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين .(1)

لوحظ التحليل وونقده الذي كان له بالغ الأثر في ولادة الخلافات التي أنتجها فن الجدال والمحاورة ، فتعدد الآراء والمقترحات تعد الطريق المضيء لعلم النحو ، فلولا اجتماع المنهج العقلي مع النقلي لم يك النضج لهذه الثمار .

ورصدت الخلافات النحوية تحمس العقل العربي للغته ، فلم يأخذ القضايا مسلمات بل ناقشها مؤيداً تارة ومعارضاً أخرى ، فمنهج البصريين يحده الحرص الأمين على

اطراد وضبط القاعدة النحوية بالقياس ، وعدم الاذعان للشاذ والناذر، ومنهج الكوفيين أساسه ماجاء عن العرب الفصحاء وغير الفصحاء ، فتنوعت المناهج ونتج النمو العقلي الذي جعل البغداديون يستوعبون المنهجين وأخذوا بهما فكلاهما خيراً للغة العرب وأضافوا فكرهم وفهمهم عند تناول قضايا النحو ففتر عندهم هذا الخلاف .(2)

يلحظ أن تأييد القضايا ورفضها هى من أنتجت الخلافات النحوية ، وبهذا كان هذا العلم نتاج الحرص الأمين ، واحترام ما جاء عن العرب ، فالمخالفة في المنهج (عقلي ـ نقلي) و (صحيح وأصح ـ وصواب و أصوب) فليس كل عقلي صواباً وصحيحاً ، والنقلي حسب المنقول منه ربما يكون أقرب من العقلي للصواب حسب نقله ، فلا فرق بينهما في المحصلة ، ومن جاء بعدهم أخذ بما يراه أصوب ، وأضافوا ما جالت به أفهامهم .

ونتيجة للتنافس الشديد بين المدرستين كان الخلاف في كثير من ظواهر العربية ، فصار النحو العربي في قمة مجده العلمي ، لا تخلو مسألة من مسائله بدون الرأي البصري والكوفي ، فبمعرفة رأي أحدهما نقف على رأي الأخر . (3)

لوحظ دور التنافس العلمي في زيادة المادة اللغوية بالمحاورات والمساجلات التي أدت للثراء العلمي ، لكن ماينبغي الوقوف عليه العبارة الأخيرة التي تحمل الخلاف التام ، وهذا لم يك كذلك في أغلب الأحيان فقد خالف أصحاب المذهب الواحد بعضهم ، وخالف بعض النحاة شيوخهم .

أخذ كل مذهب يتمسك برأيه فجاء الخلاف بين البصرة والكوفة في المنهج والأسلوب العلمي ، وما جمعه كل منهما من الأعراب ، فبعض الخلاف كان مرده الاجتهاد والرأي لا الاتفاق والتعصب ، إن جذور الخلاف في النحو العربي الذي حدث بين العلماء ، لا يعدو كونه وجهة نظر بعدة طرق ، فمسائل الخلاف بين تأييد ورفض ، أو ترجيح لرأي على الآخر .(4) وتكاد لاتمر مسألة من مسائل النحو إلا تتنازعها الآراء ، فالخلاف دائم بين النحاة لا يحتاج إلى دليل ، فهو لم يقتصر على اختلاف القواعد والأقيسة وتباين الأسلوب الواحد في أوجه الإعراب ، بل وجد في أصول علم النحو ، فكان الخلاف من عوامل الإعراب .(5)

نتفق مع الخلاف في المنهج وهذا متاح في كل شيء ، ولكن الخلاف في الأسلوب العربي بين النحاة نختلف معه ، فالآراء هى من صنعت المسائل واخرجتها بما حوت من ظواهر اللغة ، ولعل عبارة (تتجاذبها الأهواء) لا تناسب العلم وأهله بل الاجتهاد أنسب .

صور الخلاف بين النحاة :

ولد الخلاف مع النحو العربي ، وشملت أوجه الخلاف بين النحاة الجزئيات والأصول التي بنى عليها النحو ، فدارت الخلافات كخلاف الأخفش الأوسط آراء أستاذه ومقرىء كتابه سيبويه ومدرسته ، والمبرد في ثنايا كتابه المقتضب خالف سيبويه ، بل وألف كتاباً خاصاً أسماه (مسائل الغلط) رد فيه على سيبويه كثيراً من مسائل النحو .(6)

يبرز انبثاق الخلاف من اختلاف المفاهيم عند نحاة المذهب الواحد ، فالعقل العربي جدلي حماسي لغوي بالفطرة ، والخلاف ينتهي عند الأخذ من المنهجين ، وهذا ما قام به بعض النحاة الأوائل .

إن أول من وجه البصري والكوفي لخلاف النزعة في النحو ابن أبي إسحاق عندما طعن على العرب ، وعيسى بن عمر من بعده الذي كان أكثر منه طعناً وتعقباً للشعراء كالنابغة ، والبصريون ساروا على ذلك .(7)

لوحظ عدم دقة هذا الرأي ؛ لأن النحو في ذلك الوقت خالي من المذاهب فلا يوجد فيه رأي بصري وآخر كوفي ، بيد أن خلاف الأفهام والرؤى والتأملات ولد مع النحو وأول خلاف عُـــرف بين البصريين والكوفيين ما جاء عن سيبويه في الكتاب في نعت أبي جعفر الرؤاسي بـ(الكوفي) ، وما كان من الأنس الذي حمله الرؤاسي للخليل رفيقه في القراءة على عيسى بن عمر الثقفي ، حين طلب الخليل من الرؤاسي كتابه الفيصل ، فنقل كل ماراواه له من كتاب الرؤاسي في الكتاب ، وعلى هذا لم يك الخلاف أكثر من رد على الأقوال المخالفة ، فسيبويه يخالف شيخاه بقوله (زعم الخليل ، زعم يونس) وكان للعصبية والتنافس وحب الغلبة في المجالس الرسمية أنماطاً أفصح عنها الخلاف عند الكوفيين ؛ لقلة علمهم إزاء البصريين ، وحرص الكسائي على رد الخصم كما حدث بينه وبين سيبويه . (8) الذي أخذ شكلاً حاداً في المسألة الزنبورية التي فتحت أبواب الجدال ، ولا وجود للخلاف في عهد الخليل وأبي جعفر .(9)

لمس فتح المناظرات أبواب الخلاف على مصراعيه ، وبلوغ ذروته في المذهب الواحد إلى التعصب ، فسيبويه يمثل هرم البصرة ، والكسائي علم من أعلام الكوفة ، فالخلاف حدث بين نحاة المذهب الواحد ، فقيل عن الأخفش البصري المتكوف ، والفراء الكوفي المتبصر ، وما هذا إلا دليل على سعة العلم والانصاف ، وخلاف المبرد لسيبويه لم يك صريحاً في القول السابق ، ودليل هذا عبارة (في ثنايا) دليل على مخالفته لبعض الآراء .

اختلف البصريون والكوفيون في المسألة الواحدة ، وخالف الخليل سيبويه الأخفش ، وكان للخليل وسيبويه رأياً مخالفاً للأخفش والمازني والزيادى والمبرد وهم من نحاة البصرة . (10) فلم يجمع نحاة البصرة على مسائل وقام نحاة الكوفة بمعارضتها أو العكس ، بل كثيراً ما كان من أهل الكوفة من يذهب إلى أحكام يخالف فيها أهل مذهبه ويوافق فيها خصومه . (11)

لوحظ جمال الصورة التي رسمها النحاة في كثرة خلاف الكسائي والفراء وهما من مذهب واحد ، وجاءت ألوان هذه اللوحة النحوية في تفرد كل من سيبويه والمبرد والكسائي والفراء برأيه المخالف لمذهبه ، وتفضيل المبرد رأياً كوفياً ، والكسائي رأياً بصرياً ، وألف المبرد كتاباً لنقد سيبويه والهجوم عليه وهما من مذهب واحد ، كل هذه الخلافات دليل على سلامة هذا العلم .

ولم يستنكف الفراء من مخالفة أستاذه الكسائي ومدرسته ، كما وافق الكسائي نحاة البصرة في بعض آرائهم النحوية ، فالأصول التي اعتمد عليها نحاة الكوفة في دراسة اللغة هى ذاتها التي وضع نحاة البصرة نحو العربية على أساسها ، أما المناظرات النحوية فلا يمكن الاحتكام إليها

وحدها ؛ لأنها لا تبين منهج واضح للمدرستين ، ولقيامها على العصبية والتقرب للأمراء ، بل كان بعضها بين رجال المدرسة الواحدة ، فلا توجد مسألة نحوية لم يدر حولها الخلاف . (12) ولم تك هذه الظاهرة منحصرة في أئمة الكوفة بل بين أئمة البصريين ، فما أكثر ما وردت عبارة قال البصريون إلا فلاناً وفلاناً ، وذهب الكوفيون إلا فلاناً وفلاناً . (13) ولم يكن الخلاف جماعياً بل كان معظمه فردياً ، فكما وافق الكسائي البصريين في بعض المسائل ، اتفق مع الكوفيين في مسائل أخرى ، وخالف الفراء الكوفيين في مسائل واتفق مع البصريين في مسائل غيرها ، فلم يتفق أعلام المذهب الواحد على رأي واحد ، كل هذه العوامل أدت إلى ظهور الخلاف النحوي . (14)

ظهر اختلاف فكر النحوي وأستاذه والمدرسة التي نسب إليها ، فما وافق البصرة نسب إليها ، وما يوافق ما اجتمعت عليه الكوفة نسب إليها ، فاختلاف الأفكار لم يدع مجال للحرج من المخالفة وإن كان شيخه الذي أخذ منه ، والأصوب يؤخذ به من منهج المدرستين .

كانت الخلافات بين المذاهب النحوية وليدة الحرص على هذه اللغة وفق تصور نحاة المذهبين ، فتتلمذ شيوخ الكوفة على الرواد من البصرة ، ومعظم الخلافات كانت داخل المذهب البصري . (15) ومن الصعب معرفة الفروق الحقيقية والاتجاهات

الفكرية لهذه المذاهب كاختلافهم في المسألة الواحدة ، رغم اتفاق المذاهب النحوية في الأصول العامة التي قامت عليها ، فلم تجعل المسائل الخلافية التي وردت في كتاب الإنصاف من الكوفيين ومذهبهم نحاة من نمط جديد ، وثمة من يرى تميز الكوفيون عن البصريين بمرونتهم في تناولهم للأصول ومصطلحاتهم التي وضعوها ، ونتاج خلافهم تصنيف النفيس لابن الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف) . (16)

يلمح الحرص من الخلاف على تقديم الأصح ، ولكن نتأمل في الميل البصري لابن الأنباري الذي ظهر في قلة المسائل التي وافق فيها الكوفيين .

لم يك الخلاف بين النحاة الأوائل بل شكله المتأخرون ، فالاختلاف كان في المنهج العام و استعمال المصطلح بين الكتاب لسيبويه ، و المقتضب للمبرد ، ومعاني القرآن للفراء ، وبهذا تأسس النحو العربي على الخلاف بينهم .(17) أنتج تحمس العربي للغته الخلاف ، وفتر عند البغداديين الذين استوعبوا المنهجين فظهر النمو العقلي في فكرهم وفهمهم ، وهذه الخلافات نتيجة الحرص على اللغة ، فشيوخ الكوفة تتلمذوا على الرواد من البصريين الذين خالفوهم (18) فكان اختلاف النحاة في النظرة الموصلة لمختلف المذاهب التي اختص كل منها باتجاه معين . (19)

تبين عدم دقة عبارة (لم يك الخلاف بين النحاة الأوائل) ، بل كان مع الأوائل من عهد عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي واختلافه مع النحاة والفقهاء والشعراء ، ثم اختلاف النحاة حول مادة الكتاب لسيبويه الذي أخذها من كتابا عيسى بن عمر الثقفي (الجامع والاكمال أو المكمل) ، ومن الطبيعي أن يفتر الخلاف عند البغداديين ؛ لأن النظرة المنهجية هى من يحكم في الأخذ من المذهبين ، وتحديد اتجاة كل نحوي .

أبرز من ألف وبرز في الخلاف : انتزع النحاة وخاصة نحاة البصرة منهم من كتب محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبو حنيفة علل النحو بالملاطفة والرفق ، وتبينت مسائل علم أصول الفقه ، وكان تأثير العلوم الدينية ظاهراً في مادة ومنهج علوم اللغة ، فصرح النحاة في كتاب الاقتراح للسيوطي بأنهم ألفوا في الخلاف بين النحاة لمناقشة مسائله ، على نمط ما ألف الفقهاء في كتب الخلاف بين الحنفية والشافعية ، كان تطلع النحاة إلى أن يكون للعربية قواعد وأصول مثل للشريعة ، فجاء تقليدهم مدرسة الرأي الفقهية في تعليل الأحكام ؛ لإجاد

قياس وعلل تشبه علل المتكلمين الذين اعتمدوا العقل والمنطق ، فعنوا بمسائل الخلاف عناية الفقهاء بخلافهم ، وبهذا كانت تأملات النحاة متأخرة ، ومقلدة لا يوجد بها ابداع ، ومتعثرة غير حاسمة ، فلم تك إلا محاولات جزئية في مسائل قام بها نوابغ كالفارسي وابن جني ، فوضع ابن

الأنباري في اللغة كما فعل أهل الشريعة ، وعند وضع الإمام الشافعي كتابه حاول النحاة رسم الخطى على أمثال هذه الكتب ، (20)

يظهر سبق الفقهاء النحاة في هذا الفن ، وأن النحاة اتبعوا الفقهاء ؛ لمناقشة وتحليل المسائل لعلهم يخرجون بجديد ، لكن الذي لا نوافقه أن النحاة تطلعوا لوضع قواعد وأصول العربية فقلدوا تعليل الأحكام ؛ لأن وضع النحو كان في البدايات علم العربية ، أما عن تعليل الأحكام فالتعليل فرض نفسه في علوم العربية ، وكانت بدايته قديمة مع عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر من بعده .

ضم التأليف مسائل الخلاف فأخذ الخلاف النحوي بُعداً ، وتوفي الدينوري قبل ثعلب ، ولكن هذا لا يعني أنه أول من ألف في الخلاف ، فكتابه لم يك خاصاً بالخلاف ، وإنما تناول الخلاف في مقدمته ثم أخذ في سرد مسائل نحوية ، ولم يخصص أحمد بن جعفر الدينوري كتاباً مستقلاً له ، ويذكر أن له كتاباً اسمه المهذب ذكر في صدره اختلاف النحويين من كوفيين وبصريين ، ونسب كل مسألة لصاحبها و لم يحتج لأي من النحاة ، ويعد من الكَتَبَ التي ألفت في الخلاف النحوي . (21 تبين وجود محاولات للتأليف في الخلاف النحوي من قبل الدينوري ، وإن لم تك صريحة فما جاء في مقدمته شاهد على سبقه ، وسرده للمسائل تأكيد على وضعه مقدمات الخلاف النحوي ، أما عن عدم تخصيصه كتاب مستقل فهذا حال النحاة في ذلك الوقت .

كثر الجدل بين النحاة حتى ألفت فيه مؤلفات ذكرت بعض مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وأقدم مؤلف أبوالعباس (اختلاف النحويين) لأحمد بن يحيى ثعلب الكوفي ، وألف ابن درستويه (الرد على ثعلب في اختلاف النحويين) وكان قد تتلمذ على ثعلب ، وألف ابن كيسان (المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون) ، ثم أبوجعفر النحاس المصري (المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين) .(22) واحتدم الخلاف طويلاً بين نحاة البصرة والكوفة ، وذهب كل منهما يدعم مذهبه بأدلة نقلية وعقلية وفق منهجه . (23) فألف عبيد الله الأزدي (كتاب الاختلاف) ، وألف الرماني كتابين (الخلاف بين النحويين) و (الخلاف بين سيبويه والمبرد) ، و ابن فارس (كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين) أما أبي البركات الأنباري كتابين (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) و (الواسط) ، وألف أبو البقاء العكبري (التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) .(24) و (مسائل خلافية في النحو) و (التعليق في الخلاف) (25).

لمح أن ابن درستويه وابن كيسان وأبوجعفر النحاس المصري قاموا بالرد على كتاب ثعلب ، و هذا دليل على منزلته العلمية ، بيد أن ابن درستويه كان تأليفه صريحاً في الرد على ثعلب يخالفه وهو شيخه ، بتحليل مكونات المسائل ، واظهار ابهام غموضها وتمحيصها .

كان أبوالبقاء العكبري كوفي النزعة في كتابه (التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) ، واطلع على كتاب (الإنصاف) لابن الأنباري ، فينقل عبارة الإنصاف بحروفها أو يلخصها عند ذكر الخلاف بين الفريقين ، ولكن لم ينسبها للأنباري ، ففي شرحه لديوان أبي الطيب المتنبى نقل ست مسائل ، وأبيات ستة للمتنبي مرقومة بأرقام تدل على ترتيب الإنصاف ، ثم ألف ابن إياز البغدادي كتابه (الاسعاف في مسائل الخلاف) واستدرك مسائل زادها وهو من الكتب المفقودة ، ولخص السيوطي ما في (الإنصاف والتبيين) في كتابه (الأشباه والنظائر) وأضاف مسألتين مع الإيجاز والإفادة جمعها غير مكررة ، خالية من الأدلة والتمثيل من زيادات الاسعاف .(26) ومسائل الخلاف في النحو لابن العرس عبدالمنعم بن محمد الغرناطي . (27) وألف الزبيدي (ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة) . وفي العصر الحديث ألفا دراسة وتحليل لبعض المسائل النحوية و بعض التصويبات والردود من مما نسب لبعض النحاة ، واستدرك الدكتور محمد خير الحلواني على صاحب الانصاف في مسائل الخلاف كتاب (الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الانصاف) ، والدكتور السيد رزق الطويل ألف (الخلاف بين النحويين) . (28)

لوحظ أن الخلاف كان سلسلة متكاملة، فابن الأنباري وأبوالبقاء العكبري كانا أشبه بكفتي الميزان ، فالأول بصري النزعة في الانصاف ، والثاني كوفي الميل في التبيين ، وأن ابن كيسان و النحاس وابن درستويه ممن سارعوا في الرد على كتاب ثعلب ؛ لسيطرت النزعة البصرية على مناهجهم .

لمحة عن ابن الأنباري :

اسمه ونسبه : عبدالرحمن بن أبي الوفاء محمد (29) بن عبيد الله (30) الأنصاري (31) بن مصعب (32) بن أبي سعيد محمد بن الحسن بن سليمان (33) أبوالبركات كمال الدين الأنباري النحوي (34) نزيل بغداد (35)

نلمس سبب كنيه التي تطلق على من لزم النحو وأبدع فيه ، ولكمال علمه لزمته صفة نحوي تفرد في رسم صورة القضاء في ذلك الوقت .

ولادته : ولد بالأنبار في شهر ربيع الآخر ، وله أربع وستون سنة .(36) فكانت ولادته سنة ثلاثة عشر وخمسمائة هـ (37)

وفاته : توفى سنة سبع وسبعين وخمسمائة هـ .(38) في بغداد (39) عن بضع وستين سنة (40) ليلة الجمعة تاسع شعبان ودفن بباب أبرز بتربة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي ، له شعر حسن .(41) ومن شعره :

إذا ذكرتك كاد الشوق يقتلني وأرقتني أحزان وأوجاع
وصار كلي قلوباً فيك دامية للسقم فيها وللآلام إسراع (42)
فإن نَطقتُ فكلي فيك ألسنةٌ وإن سمعتُ فكلي فيك أسماعُ (43)

علمه : قدم بغداد في صباه ، فصار معيداً للمدرسة النظامية ، وكان يعقد مجالس الوعظ متفنن زاهد ورع ، حدث باليسير ، روى الكثير من كتب الأدب ومصنفاته . إماماً ثقة صدوقاً فقيهاً مناظراً غزير العلم عابداً تقياً عفيفاً لايقبل من أحد شيئاً ، خشن العيش والمأكل ، لم يتلبس من الدنيا بشيء ودخل الأندلس .(44) تصدر للإقراء النحو و تفقه على مذهب الشافعي بها ، وما قرأ عليه أحد إلا وتميز ، (45) ويعد من المدرسة البغدادية ، ولكن ميله لمدرسة البصرة .(46) لا يعتريه تصنع ، صادق في أسلوبه ، جد محض ، وله دار يسكنها ، ودار أخرى وحانوت يتقوت بأجرتهما ، وتحته حصير قصب ، وثوب من القطن ، وكان لا يوقد عليه ضوءاً ، (47)

تميز ابن الأنباري بأنه موسوعة ضمت الفقه والأدب فأنتجت مناظر ، ولكن تستوقفنا العبارة الأخيرة فنرنا أن المذهب البغدادي هو خليط بين المذهبين ماكان أصح من المذهب البصري أخذ به ، وما كان أصوب من المذهب الكوفي أخذ به ، ولكن النزعة هى ميل لمذهب وليس لعلم .

شيوخه : قرأ الفقه على سعيد بن الرزاز حتى برع ، ثم قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي ، ولازم ابن الشجري حتى صار من المشار إليهم في النحو ، وتخرج به جماعة ، وسمع بالأنبار من أبيه ،(48) وخليفة بن محفوظ ، وببغداد من عبدالوهاب الأنماطي ومن أبي منصور بن خيرون ، والقاضي أبي بكر محمد بن القاسم الشهرزوري .(49) كان يعكف على مصنفات أبي علي الفارسي الذي يتصل نسبه النحوي ويدرسها .(50)

لمح تنوع علم ابن الأنباري وغزارته ، وملازمته للشجري هى من صبغة عليه تكوينه النحوي ، إضافة إلى علم أبيه ، فكيف لا يكنى كمال الدين وقد ولد في هذه

البيئة العلمية ، فشرب هذا النهر العذب الذي ترعرع على ضفتيه ، فكان الوعظ أوله والصلاح طريقه ولسنا مغاليين في هذا .

آثاره : له مؤلفات مشهورة يصل عددها إلى ستة وستون مصنف أشهرها (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) ، ونازعت ابن الأنباري فكرة تأسيس الفنون الثلاثة في تاريخ العربية : فن جدل الإعراب المثمتل في كتاب (الإغراب في جدل الإعراب) للمجادلة والمناظرة ، فن أصول النحو (لمع الأدلة) وكان على نسق فن الأصول للفقه ، فن الخلاف بين المذاهب النحوية تمثلت في كتب الخلاف . (51) وكتاب حواشي الإيضاح وهو من أهم مصنفات الفارسي . (52) أسرار العربية – البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث – البيان في غريب إعراب القرآن – حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود – الداعي إلى الإسلام (في أصول علم الكلام) – زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء – شرح بانت سعاد – عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء ، فرائد الفوائد – اللمعة في صنعة الشعر – منثور الفوائد الموجز في القوافي – نزهة الألباء في طبقات الأدباء .(53) ميزان العربية _ الأضداد _ النوادر _ هداية الذهب في معرفة المذاهب _ الجمل في علم الجدل _ عقود الإعراب _ كتاب كلا وكلتا _ كتاب الألف واللام _ شفاء السائل في بيان رتبه الفاعل _ الوجيز في التصريف ، البيان في جمع أفعل أخف الأوزان _ المرتجل في إبطال تعريف الجمل _ الزهرة في اللغة _ الأسمى في الأسما _ ديوان العربية _ فعلت وأفعلت _ الألفاظ الجارية على لسان الجارية _ الفائق في أسماء المائق _ البلغة في أساليب العربية _ جلاء الأوهام وجلاء الأفهام .(54) وكتاب التنقيح في الخلاف ـ ألفاظ تدور بين النظار _ كتاب لو و ما ـ كتاب كيف _ كتاب في يعفون ـ (55) بداية الهداية في أصول الدين ، النور اللائح في اعتقاد السلف الصالح ، منثور العقود في تجريد الحدود ، التنقيح في الخلاف ، مفتاح المذاكرة ، إعراب القرآن ، ديوان اللغة ، شرح المقامات ، تاريخ الأنبار ، التصوف ، التعبير . (56)

نلحظ أن هذه الآثار تمثل فن صنعها علم انبثق عن تأمل وتدبر ، و ترجمان اختصر مصنفاته ورسمها في لوحة ألوانها تبهج ناظرها ، فكثرة آثاره كانت وليدة اتساع علمه ، و تسمياتها تبرهن مزج ثقافات مختلفة ، فهذه الآثار الباهرة عرف بها ، وعرفت به .

التعريف بكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف : الانصاف إعطاء النصف ، وأصل الانصاف أن تعطيه نصف الشيء ، وتأخذ نصفه من غير زيادة ولا نقصان ، يقال

أطلب منك الانصاف .(57) وأنصف خصمه ، وانتصف منه ، وأعطاه النَّصَفَةَ والنِّصفَ، وناصفه المال : أعطاه نصفه ونصفه ينصفه نِصافة . (58)

نلحظ تنصف الشيء اعطائه حقه ، وهذا ما أراده الأنباري عند تأليفه هذا الكتاب ، بيدا أن ميوله المذهبي طغى على انصافه بين المذهبين .

اختصرابن الأنباري سبب تأليفه لكتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) بما أورده في مقدمته بأن جماعة من الفقهاء والأدباء بعلم العربية سألوه أن يلخص لهم كتاباً يشمل أشهر المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة ، وأشار إلى سبقه في أنه أول كتاب صنف على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ، على سبيل الإنصاف لا التعصب والإسراف ، وظهر اعتزازه بتفرده بهذا الترتيب ، وأسلوبه في التأليف على السلف والخلف ، وقصد إجابتهم بوصف عبر عن شدة احتياجهم بقوله (اسعافهم) في فتح هذا المعبر للسير فيه ، واعتمد في النصرة على ما ذهب إليه من المذهبين على سبيل الانصاف لا التعصب والاسراف ، وعلق محقق هذا الكتاب على ذكر ابن الأنباري أولويته وسبقه في التأليف على الترتيب السابق بأن التاريخ ذكر وجود مؤلفات قبل مولد ابن الأنباري بنحو 165سنة ، لعله لم يطلع عليه أو لم يسمع بها ، وقد سبقه أبو جعفر النحاس المصري تلميذ الأخفش الصغير وأبي العباس المبرد والزجاج .(59)

لوحظ تأليف (الانصاف)على نمط المسائل الخلافية الفقهية تفقه ابن الأنباري على مذهب الشافعي ، ولكنه لم يحمل راية الانصاف ، و من غير المعقول أن النحاة السابقون لم يخوضوا في هذا ، فقد بنى النحو العربي على الخلاف ، لكن هذا الخلاف لم يترجم على هيئة مسائل .

يذكر ابن الأنباري موضوع المسألة ثم يسير مراحل أربعة تشبه مراحل الدعوى في المحاكم : أولاً سرد دعوى الكوفيين ثم دعوى البصريين . ثانياً الإدلاء بالبيانات : يبدأ بوضوح يعرض حجج الكوفيين ويعقبها بحجج البصريين . ثالثاً الردود : يعرض ردود كل فريق على حجج الآخر . رابعاً الحكم : يكتفي ابن الأنباري بإيراد ردود البصريين على حجج الكوفيين ، وبهذه الردود يضع حكمه في المسألة ، بعدالسماع للحجج ، ثم دفع حجة الخصم ، فلا ينتهي المجلس إلا و خرج الحضور بالحكم مطمئنين ومترددين حسب الحجج ما يوهنها أو يقويها ، وعرض للحكم بما يؤيده أو يشكك فيه من قواعد أصولية ، وقد جادت الآثار بالتعريف عن ابن الأنباري وتفرده بطابع خاص أسلوباً وعرضاً في فن التأليف .(60)

لوحظ ابداع الأنباري في رسم الصورة ونظن أنها تحمل شيء من هذا الوصف ؛ لحضوره المحاكمة النحوية في الذهن فالمسائل بمحاوراتها ومناظراتها ، لكن لم نلمس هذه العبارة عنده (فلا ينتهي المجلس إلا و خرج الحضور بالحكم مطمئنين) ؛ لأن وسطيته كانت اسم لكتابه فقط .

وأجاد في تأييد كل مسألة بالأدلة القياسية والسماعية للفريقين وأحاطها بالبسط والتفصيل ، كان موقفه منها موقف الفيصل العادل غير معتسف في حكمه ولا متعصب في قضائه ، فيؤيد البصري مرة ويرجح الكوفي أخرى .(61)

لمس الاختلاف في عدد مسائل هذا الكتاب ، وتظهر عدم دقة العبارة الأخيرة لهذا الرأي ، ولا ندري كيف استقام ذلك ! ، فلم يك ابن الأنباري منصف أبداً ، وإن كان بغدادي فغلبت عليه نزعته البصرية ، وظهر هذا في قلة المسائل التي وافق فيها المذهب الكوفي .

اعتمد في النصرة على ما كان يذهب إليه من مذهب الكوفة أو البصرة ، محاولاً الإنصاف لا التعصب و الإسراف .(62) وملخص رؤية فايل لابن الأنباري في نزعته البصرية التي استمدها من أبي علي الفارسي ، وأظهرها وقوفه مع البصريين في أغلب المسائل ،(63) ولم يطرد الصواب في أحد المذهبين اطراداً ، بل تاره مع هؤلاء وتارة أخرى مع أولئك ، ووسطاً بينهما ، وأدب الأنباري النحو فأبعد عنه السأم ، عرض القضايا المنطقية عرضاً جذاباً ، فكان للتعصب على أحد الفريقين ضجة في المجالس والبيئات العلمية ، وضم الإنصاف قواعد أصولية عامة غير المسائل الكثيرة ، أما الشواهد وكثرتها فهى عمدة رأي كل فريق في نصرة ما يذهب إليه ، و تميز أسلوب ابن الأنباري في حكمه بالطراوة والسهولة ، والأسلوب الرياضي الجميل ، فالجمالية شيء يتذوق ولا يعرف ،(64) كان للحزبية العقائدية في الخصومة بين البصرة والكوفة سبب لوضع ابن الأنباري (الإنصاف) ؛ لحصر المسائل التي لم يتفق عليها المذهبان في النحو ، والكتاب على الرغم من اسمه كان منحازاً إلى جانب البصريين .(65) ورغم اعتماده سبيل الإنصاف لا التعصب ، لكنه لم يوافق المذهب الكوفي سوى سبع مسائل .(66) ويميل للبصريين في أغلب المسائل ويأخذ برأيهم ظهر هذا في مناظرة سيبويه والكسائي ، وصير علم النحو حلبة صراع للتصورات الفكرية والتيارات العقلية والنزاعات العقلية ، كما تميز بالجدية في أسلوبه حيث ابتكر تنسيقاً جديداً للمسائل المطروقة بنظرة شاملة وصب تصميم البناء الذي تخيله في قالب لا نظير له والمامه بالتيارات الفكرية و المذاهب النحوية واحاطته بالشواهد الشعرية ، (67)

" كان لابن الأنباري حظ الاستئناف في معالجة قضية الإعراب بفائض الوعي الذهني يعضده حدس بحقائق التاريخ وهو يطل من بداياته " .(68)

لوحظ تنوع النظرة التي ظهرت في تباين الآراء بين انصاف ابن الأنباري وتعصبه للبصرة وهوالأقرب للصواب فدقة صواب هذا الرأي في وضع المسببات ، وإذا كانت الحزبية العقائدية هى السبب في وضع هذا الكتاب فما جدوى عنوانه الذي لا يحمل مضمونه ، فلا نظن أن همه حصر المسائل التي لم يتفق عليها نحاة البصرة والكوفة ، فكان حرياً به أن يسميه مسائل الخلاف بين البصرة والكوفة دون الانصاف طبع هذا الكتاب بمطبعة بريل في ليدن بالفهارس والحواشي المختلفة ، مع دراسة بالألمانية سنة 1913 ، ثم طبع في مطبعة الاستقامة بمصر سنة 1940 طبعتين ، ثم بمطبعة السعادة بمصر طبعة ثالثة سنة 1955 في (450) صفحة . (69)

المسائل السبع التي وافق فيها ابن الأنباري الكوفيين :

حملت مقدمات هذه المسائل الترجيحات التي استدعت وجودها فوجد الخلاف مكانه من المنازعة التي هى من قبيل الكلام ، ولا تكون إلا فيما ينكر المطلوب ، ولا تقع فيما يعترف به الخصمان ، والمطالبة بالحجة على الدعوى والدعوى قول يعترف به المدعي .(70) و كان من الضروري مواجهة المواريث الفكرية والتيارات المذهبية والآراء السياسية ، حينما ظهرت موجة من الصراع بين الآراء والمذاهب والاضطراب الفكري ، فاتسع نطاق العلم وتعددت طرقه ومناهجه وتنوعت موضوعاته ، فشاع الجدل والنقاش وأقيمت المناظرات فشمل العلماء والخلفاء والخاصة والعامة واختلط العلم بالسياسة في حضن هذه المذاهب ، وواكب هذه الموجة الفكرية على اختلاف العصور العلماء من ذوي البحث والنظر والفكر والعقل ، فأنشئوا المقالات وأثاور المسائل وجنحوا للتأليف والتصنيف فتكونت ثروة فكرية عريضة أنفس ما في التراث العربي و الإسلامي . (71)

لمس اسهام المسائل في تفتيق النحو ، والخلاف كان نتيجة اتساع المدارك الفكرية ، وتقديم البرهان الأصوب ، فقد تجاوزوا مرحلة الصواب والخطأ ، وربما استمدوا أي رأي مما وجدوه في ثنايا كلام الأوائل ؛ كونهم مرجع لا يمكن الاستغناء عنه ، فقد نشأ النحو العربي على الاختلاف .

وكان منهج ابن الأنباري في اظهار صورة الخلاف بين المدرستين تقديم المسألة ، ثم براهين الكوفيين ، وبعدها براهين البصريين ، فجواب البصريين في الأغلب على كلمات الكوفيين ، ولم يستطع أن يتخلص من هواه البصري فلم يؤيد الكوفيين إلا في مسائل سبع .(72) ويصعب التغاضى عن حكم ابن الأنباري القاسي ،

فغير خليق به ميثاق النصفة في مسائل تنيف على المائة ، و نهاية القضاء تكون هكذا . (73)

نستطيع القول إنه لا يوجد مذهب كله صحيح ، ولا يوجد مذهب لا يأخذ منه ، والانصاف ما نراه من المذهبين أصح يؤخذ به ، كما فعل البصري المتكوف ، والكوفي المتبصر ، وجاءت صورة التحكيم بتقديم براهين الكوفة ، وتتلوها براهين البصرة ، وتقديم جواب البصريين فجواب الكوفيين تدعونا للتأمل فالجواب أعم وأشمل من الحجة ، فقد لا تكون الأدلة قاطعة وتكون كلها للجواب ، وربما أتى بها من باب الانصاف .

ولاحظ فايل أن ابن الأنباري فتح الأبواب لاختيار آراء البصريين ، وسد الأبواب أمام الكوفيين إلا بعض الآراء ، وبهذا بغدادي المذهب كأبي علي الفارسي .(74) بصري النزعة ، فقد ظهر تأييده جلياً للمذهب البصري .(75)

تبين دقة رأي فايل فقد سد ابن الأنباري أمام الكوفيين كل الأبواب ، وحتى المسائل التي وافق فيها الكوفيين في الظاهر كان بسبب موافقة بعض نحاة البصرة لهم ، وهذا الاختلاف في المذهب الواحد ماهو إلا دليل على أن الخلاف لم يك مقصود ، بل كان وليد الأصوب والأصح .

المسألة العاشرة : العامل في الاسم المرفوع بعد لولا .

ملخص رأي الكوفيون : رفع الاسم بعد (لولا) .

حجهم : (لولا) نائبة عن الفعل الذي لو وجد لرفع الاسم ، ويمضي الكوفيون في الاقناع بتقديم برهانهم المتمثل في حذف الفعل للتخفيف وزيادة (لا) على (لو) فصار بمنزلة حرف واحد في المثال التالي : (لولا زّيدٌ لأكرمتك) والتقدير : لو لم يمنعني زيد من اكرامِكَ لأكرمتك ، ومازال نحاة الكوفة يدعمون رأيهم ويدللون على أن الاسم يرتفع بـ(لولا) دون الابتداء إذا وقعت بعد (لولا) (أن) مفتوحة (13)

: (لولا أن زيداً ذاهب لأكرمتك) فوجوب الفتح دليل على صحة ما ذهبوا إليه ؛ لأنه إذا كانت في موضع الابتداء لوجب كسرها . وبما أن الشعر العربي يعد مصدر من مصادر الاحتجاج فكان اثبات صحة قولهم استدلالهم بقول الشاعر عباس بن مرداس السلمي :

أبا خُرَاشَةَ أمَّا أنتَ ذا نفرٍ فإن قوميَ لم تأكلهمُ الضبُعُ . (76)

التقدير (إن كنتَ ذا نفر) ، حذف الفعل وزيادة (ما) على على (أن) عوضاً عن الفعل .(77) ولم يسمع عن العرب حذف (كان) والتعوض عنها بـ(ما) غير هذا البيت

، ومع ذلك جعله البصريون قاعدة يقاس عليها ، وعُمِل فيه لأن أصله (لأن كنت) . ومن مواضع حذف الخبر قبل جواب (لولا) ، كقوله تعالى : (78) (لولا أنتم لكنا مؤمنين) أي : لولا أنتم صددتمونا عن الهدى .(79) و جاء بعد (لولا) اسم في قول الشاعر :

تَعُدون عَقرَ النيبِ أفضلَ مجدِكم بَني ضَوطَري لولا الكَمِي المقنعا . (80)

فهناك فعل قد حذف أي هلاَّ عددتم ، أوهلا عقرتُم .(81)

لوحظ وجوب رفع الاسم بـ(لولا) عند نحاة الكوفة ؛ لأن ظهور الفعل يمنع الاسم ، والمبرد يوافق كونه ضمير منفصل ، فقد تكون موافقة المبرد سبب انصافه للكوفيين ، وليست الحجة التي قدموها ، فلا وجود لذكر اسم نحوي بعينه ، بل يغطي الرأي الشمول وهنا تظهر النزعة والميل ،

رسم أبوحيان الأندلسي صورة هذه المسألة ـ(لولا) نفسها عند الفراء وابن كيسان ، وبتقدير : لو لم يحضر عند بعض النحاة المتقدمين .(82) وفاعل لفعل مقدر بعد (لولا)عند الكسائي (83) والأكثر في العربية لولا هو ، ولولا أنت ، ولولا أنا (84) مضمر معناه (لو لم يك) فوجب مجيء الضمير منفصلاً ؛ لأن الفعل لم يظهر فيتصل به كنايته ، والأصل في (لولا زيد لأكرمتك) رفع الاسم بعد (لولا) على الفاعلية لفعل محذف .(85)

تظهر أدوات تكوين هذه اللوحة النحوية التي رسمها متقن فنها ؛ لصياغة مرتكزات تكوينها ، واظهار عناصرها ، و لم يصرح ابن الأنباري برأي الكسائي وهو من المذهب الكوفي ، فهو لم يؤيد هذه المدرسة من الآراء المختلفة لنحاتها ، بل اقتناعه بصوابها .

اختصر الفراء المسألة بأن هذا لايصلح فحق الحرف المختص بالاسم عمل العمل الخاص به الجر وليس الرفع ، فرفعت بنفسها الاسم بعدها .(86) وبهذا خالف الكوفيين في (لولا) لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل .(87) ونابت (لولا)منابَ فعل محذوف تقديره يمتنع ، ولايوجد في حروفها ومادتها ما يشير إلى هذا الفعل ، وهذا بعاد في التقدير .(88) ونسب ابن الشجري للفراء رفع (لولا) الاسم بعدها كالفعل للفاعل ، في قوله تعالى : (89) (ولولا فضلُ اللهِ عليكم ورحمتُهُ) يقول إن العرب تكتفي بترك جواب كل ما كان معلوم الجواب ، فيقال المشتوم إذا شتم الرجل صاحبه : أما والله لولا أبوك ، فيترك جوابه ، فـ (لولا) شرطية ، وجوابها أغنى سياق الجملة عنه ، فجاء قوله : (معلوم الجواب) .(90) وماحكاه الفراء : (وقال بعضهم) ارتفع

الاسم المرفوع (بلولا) ؛ لأنها نائبة عن الفعل ، (لولا زيد لأكرمتك) أي لولا امتنع زيد لأكرمتك .(91)

يظهر لنا عدم توافق نظرة و فكر الفراء مع رأي الكسائي وهما من مذهب واحد ، ولم يخصه ابن الأنباري بالذكر ، فلم يك هنا الاختلاف بين نحاة المذاهب بل بين نحاة المذهب الواحد ، ويبدو من عبارة (وقال بعضهم) أن هذا الرأي ليس للفراء ، وكأنه لا ينسب لهم ، ولكنه مقتنع به .

ملخص رأي البصريون : ذهبوا إلى أنه يرتفع بالابتداء .

حجهم : يعمل الحرف إذا كان مختصاً ، و(لولا) لا تختص بالاسم دون الفعل ، فدخلت على الاسم في قول الشاعر : (92)

(14)

قالت أمامةُ لما جئتُ زائرَها هلاَّ رميت ببعض الأسهمِ السودِ

لا در درِكِ ، إني قد رميتُهُمُ لولا حُدِدتُ ولا عُذرَى لمحدودِ

الشاهد : (لولا حُدِدتُ) ، وجه الاستشهاد : دخولها على الفعل دلالة على أنها لا تختص ، فعدم عملها وجوباً أوجب رفع الاسم بالابتداء .(93) أي : لا عُذرَ لممنوعٍ .(94) وهذا يؤكد عدم اختلافهم في الأصول .(95) ؛ ولأن (لولا) حرف غير مختص فالعمل مردود للحروف المختصة ، فليس كل حرف مختص عاملاً ، فالألف واللام مختصة بالأسماء ولكنها لا تعمل فيه ، وكذلك السين وسوف مختصة بالأفعال وهى غير عاملة (96).

نلحظ وإن حضر شاهد نحاة البصرة ، فربما يكون العمل بالأرجح الذي تدخل عليه فالكثرة قد تكون دليل على شيوع استعمالها .

ويمضي البصريون في ايجاد دليل عدم رفع الاسم بـ(لولا) بتقدير : لو لم يمنعني زيدٌ لأكرمتُكَ ، لعطف عليها بـ(لولا) ، في قوله تعالى :

(وما يستوي الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الأحياء ولا الأمواتُ) (97)

ويؤكدون صحة برهانهم . و وصفوا ما ذهب إليه الكوفيين بالفاسد ،(98)

لوحظ كثرة الشواهد وتنوعها إلا أن ابن الأنباري رجح رأي الكوفة ، وهذا يؤكد أن المسائل ليست خطأ وصواب ، ولكن أصوب وأصح .

يرى البصريون أن (لولا) كلمة بسيطة غير مركبة ، ورفع الاسم بعدها بالابتداء وخبره محذوف وجوباً ؛ لدالة (لولا)عليه ، وسد مسده المتمثل جوابها (99) يلزم الابتداء لدالتها على امتناع الشيء لوجود غيره ، فلا تدخل إلا على المبتدأ ،

ويحذف الخبر بعدها وجوباً . (100) واختلف النحاة في عامل الاسم المرفوع الواقع بعد (لولا) واختصار المسألة قول سيبويه ومن تابعه أن هذا الاسم مبتدأ ، ورافعه الابتداء ، وقول ابن مالك أن الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ ويجب أن يكون خبر هذا المبتدأ كوناً عاماً . (101) ويرى الفارسي أن (لولا) ترفع الاسم الواقع بعدها بالابتداء ، نحو : لولا زيد لذهب عمر ، وكذلك ابن هشام ذهب مذهب البصريين في الاسم الواقع بعد (لولا) نحو : لولا زيد لأكرمتك ، فالإكرام ممتنع لوجود زيد . (102) رأي البصريون فيه جمود بالصناعة النحوية عن مسايرة المعاني وابعادها عن المعنى الظاهر . (103)

يخيل إلينا أن ابن مالك اختصر سرد الآراء واكتفى بذكرها في نقاط الجمع بين الرأيين ، كما يلمح موافق هذه الآراء لنحاة البصرة ، إلا الرأي الأخير الذي جاء بمنطق الفكر فظهر رأي البصرة بقصد المخالفة ، وعدم قبول الأصوب المخالف لقولهم .

حكم ابن الأنباري : يقر بصحة ماذهب إليه الكوفيون ، ويرد على البصريين رفضه عدم اختصاص (لولا) ، وإن نظر نظرتهم في أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً .(104) وإن جانب حكم الأنباري الصواب فمن الغريب ما نسبه للكوفيين من جعل الضمير المتصل بـ(لولا في موضع رفع) ، وخلط الأنباري رأي الفراء برأي الكسائي ، وجعلهما مذهباً واحداً ووافق الأخفش الكوفيين مخالفاً نحاة مذهبه البصريون الذين يرون أنه في موضع جر .(105) واعترض ابن الأنباري البصريين عن طريق القول بالموجب ؛ لأن الحرف يعمل إذا كان مختصاً ، ولولا حرف غير مختص .(106) رأي الكوفيون الأصوب ؛ لحضور كل وسائل الاقناع والبراهين ، ولقربه من المنطق (107).

يظهر ترجيح ابن الأنباري للكوفيين بقوله (الصحيح) , أنهم لم يصتنعوا الخلاف بل الخلاف هو من أوجد نفسه فالخلاف أنتجه التحاور وجمل رأي نحاة الكوفة فلم يفصل برأي من أخذ ، وربما كان تأييد الأخفش للكوفيين أحد الأسباب التي جعلته يوافقهم . (15)

المسألة الثامنة عشر : تقديم خبر (ليس) عليها .

ملخص رأي الكوفيون : عدم جواز تقديم خبر (ليس) عليها ، وذهب مذهبهم أبوالعباس المبرد من البصريين ، وثمة قول يزعم أن سيبويه له القول نفسه ، وفنده الأنباري ؛ لأنه لا يلامس الواقع لعدم وجود نص له يدل على زعمهم . (108)

لوحظ رفض ابن الأنباري ذهاب سيبويه مذهب الكوفيون ، فعدم وجود نص لايدل على بطلانه ، فلم يرد رفضه أو ابطاله بالشواهد ، و نعتقد بذهابه مذهبهم ولو بصمته ؛ لأن تصريح هرم المذهب البصري بصحته سينتج عنه الكثير ، وخالف المبرد البصريين بموافقته الكوفيين .

حجهم : (ليس) فعل غير متصرف لا يصح قياسها بـ(كان) ؛ لأنها متصرفة :(كان ـ يكون ـ كائن ـ كن) ، وهذا لا يكون في (ليس) ، فالفعل يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه ، وصواب قولهم (ليس) في معنى (ما) تنفي الحال كـ (ما) ، و لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها كـ(ما) ، ويصرون عليه رغم ما حكى عن بعض العرب الرفع في : (ليس الطيبُ إلا المسكُ) وورد عنهم اتيان الياء من غير نون الوقاية في : (فلان يتهددك) فقال : (عليه رَجُلاً لَيسي) فإذا (ليسى) فعل لاتصلت بالتاء : لَيِستُ . (109) والرفع فيه وجهان عند الأخفش : الأول : وهو الأجودُ أن يضمر في ليس اسمها و الجملة خبرها ، ولكنه إضمار لا يظهر ؛ لأنه أضمر على شريطة التفسير ، وتكون إلا المسألة مؤخرة ، وتقديرها ؛ التقديم حتى يصح الكلام ؛ لأنها لا تقع بين المبتدأ والخبر ، فيكون التقدير : ليس إلا الطيب المسك . و الثاني : جعل ليس بمنزلة ما ، فيلغى عملها لدخول إلا في خبرها ، كإلغاء عمل ما إذا دخلت إلا في خبرها ، وحملوا (ما)على (ليس) فنصبوا خبرها ؛ لأنه لايتضارع شيئان في العربية فيُحمل أحدهما على الآخر فيجاز حمل الآخر عليه في بعض الأحوال . (110) فقد ابن الأنباري حماسه الشديد لرأي نحاة الكوفة عندما أجازوا تقديم معمول خبر (ما) الحجازية عليها وهى فرع من ليس في العمل عند المذهبين ، وما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .(111) ويرى السيوطي أن المنع فيها قياساً على فعل التعجب وعسى ونعم وبئس بجامع عدم التصرف ، وعلل الرضي رأي الكوفيون أنها حرف كـ (ما) فألحقوها بها ، والمبرد لم يصرح بعدم جواز تقديم خبرها عليها، وإنما قاس (ليس) على أفعال التعجب وما ؛ لأنها فعلاً جامداً ، وهذه تلزم حالة واحدة ولايتقدم معمولها عليها ، لهذا وجب قياس ليس عليهما ، ومذهب نحاة الكوفة الأرجح دليلاً ونقلاً . (112) و يجيز الفارسي تقديم خبرها عليها ؛ لأن العامل متصرف : (منطلقاً ليس زيد) منطلقاً كان بكر وشاخصاً صار بكر ، ونسب لمن تقدم من البصريين ، وأيد ابن جني هذا الاتجاه ، ووافق ابن مالك نحاة الكوفة : (قائماً ليس زيد) .(113) وكل شيء نحوي يستند إلى مسموع مقبول مالم يتعارض مع سنن العربية ، فكُتب الشيوع لتقديم خبرها عليها : (كاذباً ليس زيد).(114) ولايدل رد الكوفيون على جواز تقديم معمول (ليس) ؛ لأنه يقتضي تصرف الفعل نفسه ، وردهم على جواز اعمال (ليس)

أنها فعل والأصل في الأفعال العمل ، والمبرد لم يخرج على اجماع المدرستين ، ولكن أيد نحاة الكوفة ، ووافقهم ابن السراج والسيرافي وأبوعلي في الحلبيات وابن عبدالوارث والجرجاني والسهيلي وأكثر المتأخرين ، وثمة من يرى بجوازه كقدماء البصرة والفراء وأبوعلى وابن برهان والزمخشري وابن عصفور ، وابن جني بالتعميم واعتبر ما قاله الفراء رأي كل المدرسة ، ولايجوز ابن جني الخروج على الاجماع فاحتج على المبرد انكاره جواز تقديم خبرها عليها بالإجماع ؛ لأنه ليس موضع قطع على الخصم بل تشنيعاً عليه ، وإهابة به إلى تركه وتهالكه من غير احكامه .(115)

لمس ما اغتنمه المنطق الفكري ، وعبارة (بعض العرب) تصف الدقة ، و تفصيل الأخفش في الرفع لعله نظر نظرتهم بقوله : (الأكثر) بما قدمته الحجج التي تلامس الأبعاد الفكرية الأصح ، لم يظهر حماس ابن الأنباري الشديد للكوفة حتى يفقده ! ، لا ندري كيف استقام ذلك ! . اجتمعت البصرة والكوفة عند ضم رأي الفراء لقدماء البصرة ؛ لوجود الأصح من المذهبين ، لهذا قيل عنه الكوفي المتبصر . (116)

ملخص رأي البصريون : جواز تقديم خبر (ليس) عليها كجواز تقديم خبر (كان) عليها . (116) ف(ليس) فعل والأصل فيه العمل ، ويدل عليه إلحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بها .(117)

نلحظ معادلة القياس التي قدمها نحاة البصرة ، فليس كل ما ينطبق على (كان) ينطبق على (ليس) ، ا فليس كل قياس مرده الصواب . حجهم : دليل جواز تقديمها قوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم).(118) الشاهد : (يوم يأتيهم) ، وجه الاستشهاد : لو لم يجز تقديم خبر ليس عليها لما جاز تقديم معمول خبرها عليها ، فالمعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل . (119) وتعلق بمصروف تقدم على ليس ، ولم يجز تقديم خبرها عليها .(120) جاء رأي نحاة البصرة حملاً على اتفاق النحاة على منع تقديم خبر (عسى) لجمودها ، وجاء قياسهم لمشاركة (ليس) (عسى) في الجمود ، ولتحقق علة المنع فلا يجوز : (مخلصاً ليس الكذاب) كونها عاملة فيه .(121) نطقت هذه الآية بالجواز ، ودليل تقديم معمول ليس عليها (يومَ يأتيهم) يتعلق بمصروف ، فلا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل ؛ فلو لم يجز تقدم خبر ليس عليها لما جاز تقديم معمول خبرها عليها ، وعلى هذا جاءت إجازة قدماء وقراء البصرة كابن برهان و الزمخشري والشلوبين و ابن عصفور تقديم الخبر .(122) وذهب أبوعلي الشلوبين مذهب البغداديين في إجازة تقديم معمول ليس عليها . (123) وحمل استدل البصريون

على تقدمه في موضع الشاهد (يوم يأتيهم) بجواز تقدم خبر ليس لم يك فيهما معمولاً لخبر ليس على وجهين : مرفوع بالابتداء في أولهما منصوب بفعل مقدر في الثاني . والوجه الأول أفضل ؛ لعدم احتياجه لتقدير ، وإذا أضيف الزمن المبهم جاز الإعراب والبناء فيه ، و تخلف مبدأ المعمول الذي لا يقع إلا حيث يقع العامل الذي اعتماد عليه البصريين ، فالفعل المنفي بلم ولن يجوز تقدم معموله ولا يجوز تقدمه على حرف النفي نحو : زيدا لن أضرب ، ولا يجوز أن يتقدم على المبتدأ خبر المبتدأ إذا كان فعلاً رافعاً للضمير المستتر ، فلا يقال : قام زيد ، فـ (قام) خبر مقدم وجواز تقديم معموله (زيداً عمرو ضرب). (124) و تخريجات البصريون لـ (يوم) ظرف ؛ لأنه يتوسع فيه ما يتوسع في غيره ، أو مفعول لفعل محذوف تقديره : (يعرفون) وجملة (ليس مصروفا عنهم) حال مؤكدة ، والتقدير : ألا يعرفون يوم يأتيهم العذاب حالة كونه ليس مصروفاً عنهم ، و يجوز أن يعرب مبتدأ مبني على الفتح ؛ لإضافته إلى الجملة ، وجملة (ليس مصروفا) خبر واسم (ليس) ضمير يعود على (يوم) .(125) وثمة من ذهب إلى القول بحرفيته ، وفند الزبيدي الدليل الذي تمسك به نحاة البصرة ، فلا يكون (يوم) متعلقاً بـ (مصروفاً) منصوب بل مرفوع بالابتداء ، و لإضافته الفعل بنى على الفتح كقرأة الأعرج ونافع : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقُهُم) (126) فإن نصب فناصبه فعل مقدر دل عليه (ليس مصروفاً عنهم) وتقديره : (يلازمهم العذاب يوم يأتيهم) ، ولم يرد في القرآن الكريم و كلام العرب تقديم خبر ليس عليها ، ولم يظفر أبوحيان بتقدم خبر ليس عليها ولا بمعموله في دواوين العرب .(127) وسبب منع نحاة البصرة أن (ليس) كالحرف في جمودها ونفيها ، والكلمة لايتقدم معمولها عليها إذا لم تتصرف بخلاف (كان) متصرفة كالأفعال التامة ؛ كونها فعل .(128) قال الأخفش ثمة من يقول : (ليس الطيبُ إلا المسكَ) ، فلزم الأصل في النصب ؛ لأنها أخت كان وخبر ليس منصوب منفياً (ليس زيد قائماً)، أو موجباً (ليس زيد إلا قائماً) (ما كان زيد إلا قائماً) . (129)

يلمس تعدد الاحتمالات الذي قد يفقد المسألة مسار صوابها الذي يتطلع إليه النحاة ، ما جعل الأخذ برأي نحاة الكوفة الأقرب لمنطق الفكر ولغة العقل ، وما هذه التخريجات إلا دليل على اضطرابهم في التحديد .

(17)

حكم ابن الأنباري : أدلى ابن الأنباري رأيه بشكل خاص به حمل في ثناياه تصريح صريح بصحة وصواب رأي الكوفيون الذي لا يشوبه شائبة ، بقوله (والصحيح عندي) . (130) فلم يجد ابن الأنباري حجة قوية لما ذهب إليه نحاة البصرة فوافق الكوفيين .(131) وشكك المستشرق جوتولد فايل في صحة ما نسب للكوفيين من مسائل ، وما تحمله من دعاوى واحتجاجات على وجود نحاة كوفيون وبصريون محدثون يدعمون آراء الفراء والكسائي في بعض المسائل وتعمدوا دعمها بأساليبهم البصرية القياسية . (132)

لوحظ دقة عبارة الأنباري (والصحيح عندي) ، وحاول أن يكون محايداً ، لكن الأدلة التي ساقها أتظهر الطابع البصري . و لا يجانب تشكيك (جوتولد فايل) الصواب بل يجعل هذا العلم في متاهات مغلقة ، ولم يك القياس مرفوض عند نحاة الكوفة ،

المسألة السادسة والعشرون : لام لعل الأولى أزائدة هى أم أصلية ؟ .

ملخص رأي الكوفيون : يرى الكوفيون أن اللام الأولى في (لعل) أصلية .

حجهم : (لعل) حرف و الحروف كلها أصلية ؛ ولأن حروف الزيادة التي يجمعها (اليوم تنساه) و (لاأنسيتموه) و(سألتمونيها) مختصة بالأسماء والأفعال على سبيل الزيادة ، ودليل هذا أن زيادة اللام خاصة شاذ ، لا تكاد تزاد فيما يجوزفيه الزيادة . (133) ويرى الزجاجي مخالفاً أنها أصلية ، والنحويون أجمعوا على أن (لعل) أصلها (عل) ، واللام في أوله مزيدة . (134)

يخيل إلينا أن ما جعل حجة الكوفيون مقنعة ، وضعهم ضوابط موصلة لصواب قولهم ما جعل ابن الأنباري يوافقهم .

ملخص رأي البصريون : نظرة البصريون للام الأولى في (لعل) زائدة .

حجهم : وجود استعمالها بكثرة بدون اللام في معنى اثباتها وعدم نسبة هذا الاستعمال لأحد بعينه ، قال نافع بن سعد الطائي :

ولست بلوامٍ على الأمر بعدما يفوت ، ولكن علَّ أن أتقدما .(135)

دللوا على صواب ماذهبوا إليه أن اللام في (عبدل وأولالك) زائدة ، ودليل هذا نستطيع قول (عبد ، وأولاك) ،وكذلك أوردوا أمثلة على زيادة الهمزة وزيادة النون ؛ وقد عملت إن وأخواتها لشبهها الفعل ، وأن اللام إذا كانت أصلية في (لعل) لما كانت على وزن من الأوزان الثلاثية والرباعية ولأدى إلى ابطال عملها فوجب الحكم بزيادتها . (136) لا يستقيم للبصريون ماذهبوا إليه ؛ لأن لـ(لعل) عند اللغويون إحدى

عشر لغة أشهرها (عل) فالأصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة إذ مبناها على الخفة ، ويرى أبوحيان وأغلب النحاة صحة مذهب نحاة الكوفة . (137)

يلحظ ضعف ما ذهب إليه نحاة البصرة وحجتهم الواهية ، وكأن المخالفة مقصدهم ، اللام شيء زائد يلبس ليعطيها بهاء ، فإذا كان كذلك فهم من وضع القياس والعلة وعدم أخذهم بالناذر والشاذ .

حكم ابن الأنباري : حكم ابن الأنباري بصحة رأي الكوفيون ، وارجع مخالفته للبصريين لحذف اللام كثيراً لكثرة استعمالهم لها ؛ ولأن العرب تلعبت بهذه الكلمة فوردت على صيغ كثيرة ، ولم تعمل الأحرف لشبه بالفعل في اللفظ والمعنى من عدة وجوه ، ووصف ابن الأنباري قولهم بإنه فاسد ، ولم يقولوا بصواب مذهبهم في زيادة الأحرف . (138)

لمح ترك نحاة البصرة القياس وهم من يعيب على تركه، و تستوقفنا عبارة (خالفوا مذهبهم الصواب) ، إذا فكل المسائل لقصد المخالفة .

المسألة السبعون : منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر .

ملخص رأي الكوفيون : جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ، وذهب مذهبهم الأخفش والفارسي وابن برهان .(139)

لمح جواز الكوفيون يلزمه توافر ضرورة الشعر فقط ، فيجوز في الشعر ما لا يجوز في غيره ، ونظر نظرتهم نحاة البصرة ؛ لدقة جوازهم . حجهم: كثرة وروده في أشعارهم كترك صرف (شبيب) قال الأخطل : طَلَبَ الأرزاقَ بالكتائبِ إذ هَوتَ بشبيبَ غائلةُ الثغورِ غَدُورُ . (140)

وعلى الرغم أنه لم يروَ عن القراء أنه لم يصرف (حنين) في قول الله تعالى : (ويومَ حُنينٍ إذ أعجبتكم كثرتكم) . (141) وذكر الرواة ترك صرف ما ينصرف في قول حسان بن ثابت الأنصاري : نصروا نبيهم وشدوا أزره بحنينَ يوم تواكل الأبطالُ . (142)

وترك العباس بن مرداس السلمي صرف (مرداس) وهو منصرف في قوله : (143) فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداسَ في مجمعِ . (144)

لمح كثرة شواهد المنطق الفكري ، ووسيلة ألقت بها رياح التعليل النحوي ، واسقطتها أمطار عمق التفكير ،وأنتجتها تربة القياس النحوي .

ملخص رأي البصريون :منع جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ، وجواز صرف مالا ينصرف في ضرورة الشعر (145) حجهم : رده عن الأصل إلى غير الأصل يلتبس ماينصرف بما لا ينصرف .(146) لم يتعصب البصريون فيأخذون

برأي الخصم ؛ لاخلاص للعلم ، وحرصهم على قواعده ، والتأني في الحكم الذي تحيطه الدقة حتى تتضح الرؤية .(147) كاد البصريون يقولون بمنع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر فسيبويه يرى ضرورة الشعر أجازت للشاعر ما لا يجوز لغيره ، والجواز أباه ابن مالك ، والأخفش يراها لغة الشعراء ؛لاضطرارهم في الشعر وكذلك فعل الفارسي ، وأبوالقاسم بن برهان ، وذكر أبوحيان أبياتاً لضرورة شعرية كترك صرف ما حقه الصرف ، وتبع الجواز ابن ولاد وابن خروف وثعلب وابن مالك .(148) يمكن في مسائل الضرورات أن تساق ألوان من الأدلة إذا جاز في النثر القرآني أو العادي ترك صرف ما ينصرف فالأولى تجويزه في ضرورةالشعر ، يقدم الشعر فقط حيث لا دليل من القرآن ، وتأول البصريون أبيات خصومهم للاستدلال على مد المقصور لضرورة الشعر ، وأنه لا حجة في الأبيات التي لا يعرف قائلها ، وكانوا يسلمون بصحتها ، ثم بتأولونها على الوجه الذي يختارونه .(149)

ظهرت تجاذب رياح المخالفة الفكرية من زاوية الغموض المعرفي مع وضوح دلالاتها ، بثوب ممزق انتجه تفرق الرأي و اتجاهات الفكر ، فلولا الهفوات في المناظرات الفكرية لم تظهر هذه المكنونات النحوية ، فكانت المسائل نجوم مضيئة في عالم الفكر النحوي .

حكم ابن الأنباري : ذهب مذهب الكوفيون لا لقوته في القياس ، ولكن لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ .(150) فلم يجد الأنباري بُداً من ترجيح قول نحاة الكوفة الذي أيدته الأدلة . (151)

يظهر التناقض الغريب فالخروج عن الشذوذ هو قوة تحسب لهم لا عليهم ، فبعض المسائل التي حكم ابن الأنباري للكوفيين فيها لم تك كثيرة النقل ، ولكنها أقرب لمنطق الفكر النحوي فحازت حكمه بالأصوب .

المسألة السابعة والتسعون : القول في (لولاي) و (لولاك) وموضع الضمائر .

ملخص رأي االكوفيون : موضع الضمير (الياء ، والكاف) في (لولاي ، ولولاك) الرفع ، وذهب مذهبهم من البصريين الأخفش .

حجهم : أن الظاهر الذي قام مقامه الياء والكاف مقامه رَفعٌ بها على مذهبهم الخاص بهم ، والابتداء على مذهب البصريين ، ويرى الكوفيون عدم جواز قول : (هذا يبطل بعسى) ؛ لأن عيسى تعمل الرفع في المظهر ، والنصب في المكني . وحمل الجواب أوجه ثلاث : الأول : عدم تسليمهم نصبها للمكنى ، بل في موضع رفع بعيسى ، وإليه ذهب الخفش منهم ، والثاني : نصبت الكاف بعيسى ، واسمها مضمر فيها . وذهب إليه المبرد منهم . أما الثالث : إن سلموا أنها في موضع نصب ؛ لحملها على (لعل) التي

في معناها ، فلها اسم وخبر مرفوع مقدر . وموافقة الأخفش والمبرد لرأيهم كأنه دليل على صوابهم عند مخاطبتهم للبصريين بقولهم (منكم) .(152) رد الكوفيون أن عدم مجيء الضمير المتصل في التنزيل ، أو لم يقرأ به ألا يكون كلاماً جائزاً فصيحاً ، ولا يدل على عدم جوازه . (153) والجدير بالذكر أن الابتداء ليس رأى نحاة البصرة جميعهم بل رأي المبرد ، ورأى غيره الجر بـ(لولا) ، وشارك الأخفش البصري الكوفيين الرأي وإن كان يرى بنيابة ضمير النصب والجر مناب ضمير الرفع . (154) ويرى الأخفش أن (لولا) غير عاملة ، والضمير بعدها في موضع رفع ، ووضع ضمير الخفض في موضع ضمير الرفع .(155)

لوحظ ذكر بعض المصطلحات الكوفية التي فيها تأدب مع القرآن الكريم ، كما تستوقفنا كلمة (شارك) بمعنى أنه كان معهم في وضع أدلة هذه المسألة التي لمس فيها استقرار الرأي ، وما هذه إلا توجهات فكرية وليست مذهبية .

ويرى الفراء أن الصواب الرفع والكاف توضع على أنها خفض ؛ لأن العرب استعملت (لولا) في الخبر وعندما كثر بها الكلام جوزوا (لولاك ولولاي) ، ومعناهما كالمعنى (لولا أنا ولولاأنت) ، فلم يأت في كلام العرب بعد (لولا) ضمير مخفوضاً ، ولو كان كذلك لوجد في الشعر ، وجوازهم في موضع رفع لعدم تغير الضمائر في الرفع والخفض والنصب ، فالضمائر تعرب بالدلالات لا بالحركات ، ووافق ابن يعيش الفراء في جواز الرفع ، ولايرى الفراء من حيث المعنى خلافاً ، ولم ينكر على البصريين الخفض للضمير ، ولم يورده في موضع القلة ، ووافقه الأخفش من البصريين ، فـ (لولا)غير جارة والضمير مبتدأ ، ويرفع بالابتداء أو الفاعلية إذا عطف عليه اسم ظاهر : (لولاك وزيد) ؛ لأنها لا تخفض الظاهر . (156) أما ابن يعيش فيرى استدلال نحاة الكوفة على رفع الضمير في (لولاك) ؛ لرفع الظاهر الذي قام الضمير مقامه يتوجب بالقياس والاصطحاب . (157)

تبين من حجتهم الدقة والعمق ، والأوجه الثلاث التي حملها الجواب كانت برهان على صحة ما ذهبوا إليه ، ورسم الفراء كل ما قيل في لوحة نحوية ألوانها كل ما صح من آراء صنعت المسألة ، واتقن وضع ملامحها وكأنه حكم بين الفريقين .
(20)

ملخص رأي البصريون : أن (الياء ، والكاف) في موضع جر بـ (لولا) ، وثمة رأي ثالث للمبرد الذي يستند فيه للمصدر الأول من مصادر الاحتجاج القرآن الكريم الذي ورد فيه الضمير منفصل في قوله تعالى : (158) (لولاأنتم لكنا مؤمنينَ) يقال : (لولا أنا ، ولولا أنت) .(159) بوجوب الفصل .(160) إشارة لرأي المبرد وإن لم يذكر :

(لولا أنت لفعلت كذا)، والعامة تقول : (لولاك) .(161) واتصال الضمير بـــ (لولا) عند المبرد خطأ ، ومَن يجيز هذا على بُعده ينكر تركيب سيبويه والأخفش ، ويرى أن بيت يزيد بن الحكم خطأ ، ورُد على المبرد قوله ؛ رواه نحويون المدرستين ، وهذا دليل صحته ، وعليه يكون قد سمع هذا التركيب من العرب سيبويه وغيره من النحاة .(162) ويرى سيبويه أن(لولاي ، ولولاك ولولاه) نادر جر الضمير المتصل محلاً عند دخول (لولا) كقول الشاعر : أومت بعينيها من الهودج لولاك في ذا العام لم أحججِ . (163)

نكر المبرد استعمال هذا البيت ، ويرى أنه حجة عليه لسيبويه ، والأكثر استعمالاً في العربية (لولا أنا ، ولولاأنت ، ولولا هو) . ومن الشواهد التي وردت فيها (لولا) متصلة بالمضمر ، قول يزيد بن الحكم الثقفي : وكم موطن لولاى طحت كما الهوى بأجرامه من قُلةِ النيقِ مُنهَوِى .(164)

ويرى سيبويه أن (لولا) حرف شبيه بالزائد ، والكاف ضمير في محل رفع مبتدأ والخبر حذف وجوباً ، وغيره من النحاة أنابوا الضمير المجرور عن المرفوع .(165) ويأتي الاضمار في (لولا) على غير قياس ، يرى سيبويه أنه إذا أضمر الاسم في (لولاك ولولاي) يجر ، ويرفع إذا ظهر ، وإذا جاءت على القياس علامة الاضمار تصبح (لولا أنت) ولكن جعلوه مضمراً مجروراً ، وابن هشام الشذوذ إذا ولي (لولا) ضمير مضمر مجرور ؛ لأن حقه أن يكون ضمير رفع كالآية السابقة وأن (لولاي ولولاكَ ولولاهُ) سمع قليلاً . (166) يلي (لولا) ضمير منفصل يعرب مبتدأ وحذف الخبر وجوباً ، تقديره : موجود. (167) اختصت (لولا) في هذه الآية بالجمل الاسمية وامتناع جوابهما ؛ لوجود تاليهما (168) وعندما لم يجد أبوالأسود الدؤلي في القرآن الكريم (لولا) التي أثيرت في الآية السابقة ، لجأ إلى كلام العرب في الاستدلال فمنهم من قال (لولاي) .(169)

يظهر من عبارة المبرد (بيت يزيد رواه نحويون المدرستين) دلالة أخذ نحاة البلدين من بعضهما ، وعدم وجود عداوة في التعامل مع فكر ومنطق الآخر ، و اختصر ابن مالك سرد الآراء بذكرها في نقاط الجمع بين الرأيين ، ورجوع أبوالأسود للعرب دلالة على أن وما ورد عنهم يحتج به حجهم : (الياء ، والكاف) في (لولاى ، ولولاك) علامة مرفوع ؛ لذا قالوا في موضع جر ، و(لولا) حرف فالضمير في موضع نصب ،(170) يتوجب الجر إذ لم يك في رفع ولا نصب ، كقوله تعالى : (مالكم مِن إلاه غيره)(171) والتقدير : مالكم إلاه غيره ، في قراءة الرفع جاءت

(غيره) مرفوعاً بالابتداء وإن عملت الجر . كقول الشاعر : بِحَسبِكَ في القومِ أن يعملوا بأنكَ فيهم غَنِيٌّ مُضِر . (172)

فالحروف في موضع مبتدأ لا تتعلق بشيء ومعناه حَسبُكَ .(173) ومن عادة نحاة البصرة تنظيم أدلتهم عقلياً ، لكل اعتراض رد مقنع ، وفرض الاعتراضات ، واجماع المدرستين دليلاً على انحسار الحكم فيما أتوا من آراء ، ونصب أبوالبقاء موضع الضمير (لولاى ولولاك) لا يلزم أن يكون له عامل مخصوص ؛ لأنه من ضمائر المنصوب ، أو لتعذر العامل فلا يكون للضمير موضع كالفصل إذا لم يك عامل غير ممتنع ، فالحكم بأنه لا موضع له ، وموضعه نصب خلاف الإجماع ، فحصرالإجماع في الرفع أو الجر ، والقول بحكم خلاف الاجماع مردود ، ويجوز أبوالبقاء إضافة رأي ثالث للمدرستين .(174) رأي البصريون فيه جمود بالصناعة النحوية عن مسايرة المعاني وابعادها عن المعنى الظاهر . (175)

لوحظ الأخذ بالقراءات لتدليل على صحة ماذهب إليه النحوي ، فالأمر فيه سعة ، ومخالفة النحوي أهل مذهبه ما هو إلا برهان البعد عن التجاذبات الفكرية ، فالرد المقنع وجد عند نحاة البلدين ، أما الاعتراضات فلولاها ما كان للنحو أن يوجد .

حكم ابن الأنباري : يحكم بصحة رأي الكوفيون .(176) حين ذهب إلى ما ذهب إليه الفراء والكوفيون ، وتفنيده رأي البصريون (177) ورغم انتصار ابن الأنباري للكوفيين بيدا أن نفسه تميل لمذهب نحاة البصرة لشدة ارتباطهم بالقاعدة .(178) وساق ابن الأنباري الرد بصياغته وأسلوبه وعلى مذهبه ، وهذا ما يفسر تأييده للكوفيين في هذه المسألة . (179)

رد الفراء بعيد عن النزعة ولذلك اتجه ابن الأنباري ، ربما لأن الفراء حسم القول فيها ، ونقف عند عبارة (وعلى مذهبه) كيف ذلك ؟ ! .

المسألة الواحدة بعد المئة : الاختلاف في مراتب المعارف .

ملخص رأي االكوفيون : الاسم المبهم (اسم الإشارة) (هذا ، ذاك) أعرف المراتب ، اختلفوا في مراتب المعارف .(180) فالعلم لايعرف بالقلب ولا يتصور في العقل إلا بادراك الحواس ، وتسمية المبهم ؛ لعدم تقدمه على العلم ، فالعلم تعريف ذاتي أما اسم الإشارة فبقرينه خارجية مثمتلة في الإشارة الحسية .(181) وخالف ابن كيسان البصريين والكوفيين والبغداديين حين رأى أشهر المعارف المضمر فالعلم ،وابن السراج خالف نحاة بغداد بذهابه أشهر المعارف اسم الاشارة ثم المضمر فالعلم .(182) وزاد ابن كيسان (ما ـ من) الاستفهاميتين .(183)وأخذت التسمية بالمبهمة من (أبهمت الباب) إذا أغلقته ، و(استبهم علي الجواب) أي : استغلق ، فيكتفى بالإشارة

إليه إذ أراد ابهامه على بعض المخاطبين ، أو إذا كانت الإشارة أبين من ذكر الاسم ، فالاسم في هذا الباب هو الذال لوحدها دون الألف خلافاً لبعض البصريين ، و يدل على ذلك سقوط الألف في التثنية (هذه) وفي المؤنث (تلك) ؛ ولأن الذال من طرف اللسان فخصت بهذا المعنى ، ومشار إليه المبهم ، فالمتكلم يشير بيده و بلسانه ؛ لأن الجوارح خدم القلب ، فذهاب القلبُ إلى شيء ذهاباً معقولاً تذهب الجوارح لذلك الشيء ذهاباً محسوساً ، واللسان هو العمدة في الإشارة ، وإشارة اللسان لاتكون إلا بحرف مخرجه من عذبة اللسان (ألة الإشارة) .(184) ويعد الاسم المبهم طائفة من الأسماء التي لا تدل على معين إنما على الجهات والأوقات والموازين والمكاييل والمقاييس والأعداد وعند إرادة تعيين مقصودها تحتاج إلى وصف أو إضافة أو تمييز فمعناها معجمي لا وظيفي ولكن مسماها غير معين : (فوق ـ تحت ـ قبل ـ بعد ـ أمام ـ وراء ـ حين ـ وقت ، أوان) فالأنواع الداخلة تحت مفهوم الاسم لم تعد منها الصفات ولا الضمائر ولا أسماء الأفعال وأسماء الأصوات ولا الإشارات والموصولات والظروف .(185) وتمحضت المبهمات كصفة خاصة لتسمية أسماء الإشارة عند النحاة في حكم المعرفة رغم ابهامها ؛ لأنها تشير بها إلى كل ماهو حاضر ، فقد تحضر أشياء تلتبس على المخاطب وبحكم استعمال اللفظ الواحد منها عند التواصل للإشارة إلى أشياء مختلفة ، فمن ذهب إلى أن المبهم أعرف المعارف ؛ لأنه يعرف بالقلب والعين ، وعند تعين المتكلم بلفظ الإشارة يدركه المخاطب بتركيب المتكلم للاسم المقصود لاسم الإشارة تركيباً ينزلهما في موضع واحد من الجملة بقترانهما ، ولا توصف أسماء الإشارة إلا باسم جنس ؛ لبيان نوع المشار إليه .(186)

يظهر الحكم بالأرجح معادلة صعبة رغم وحدة الأصول إلا أن حضور القياس والتعليل بدد الشبهات ، وهذا وليد تصورات ذاتية محضة حجهم : مايعرف بشيئين أعرف مما يعرف بشيء واحد ، فاالمبهم يعرف بالعين والقلب ، أما العلم فبالقلب وحده ، ودليل صحة المبهم لايقبل التنكير ، فلا يوصف بنكرة : (الهَاذَانِ) والعلم يقبل التنكير : (مررت بزيد العاقل وزيد آخر) وفي التثنية والجمع تدخل عليه الألف واللام ، ولا تدخلان إلا على النكرة (زيدان ، والزيدان ، والزيدون) ، وما يقبل التنكير أعرف مما يقبل التنكير فينزل منزلة المضمر ، و المبهم كالمضمر أعرف من العلم .(187) فاالعلم أقل رتبة مما لا يقبلها ، والألف واللام لا تدخلان إلا على النكرة .(188) فمعنى الوصفية في المبهم يختلف

باختلاف مكانه من علاقة وصفية ، واسم الجنس بعد أسماء الإشارة إذا جاءت متقدمة موصوفة (جاء هذا الرجل) هو المبين ؛ لما فيها من ابهام ، وإذا جاءت بعد (

جاء زيد هذا) فتبين ما في الاسم الذي قبلها من اشتراك بيناً أسبابه . واعتبر النحاة أسماء الإشارة مؤولة بصفة مشتقة تدل عليها إشارة المخاطب ، فأجاز النحاة نصبها للحال ، وأولها ابن يعيش بالمشتق ، واسم الإشارة أقرب إلى حمل رائحة الصفة من الضمير .(189)

يلحظ عند امعان النظر في البراهين عمق التفكير ، ما جعل ابن الأنباري يحكم بذهابه مذهبهم ، فرائحة القرب حملتها أسماء الإشارة .

ملخص رأي االبصويون : أعرف المعارف المضمر ، فسيبويه يرى أنه لا يضمر إلا وقد عُرف ، فلا يحتاج إلى وصف كالمعارف ، أما السراج فالمبهم أعرفها ثم المضمر فالعلم ، وأبوسعيد السيرافي أعرفها العلم ، فالمضمر ثم المبهم .(190)و بنى البصريون تفضيلهم للعلم الذي يعرف بالقلب وحده ، لذا ارتضى الأنباري مذهبهم ، فما يعرف بجهة واحدة أولى ؛ لأنه دليل وضوحه فلا يحتاج لأكثر من تصوره (191).

نلمس التناقض فإذا ارتضى ابن الأنباري مذهب نحاة البصرة أعرف المعارف العلم ، فلماذا في حكمه ذهب إلى ماذهب إليه الكوفيين ؟ .

حجهم : الأصل في الاسم العلم لايكون له مشارك أشبه ضمير المتكلم ، العلم أعرف من الاسم المبهم مثل ما أشبهه ، فالأصل في العلم وضعه لشيء بعينه .(192) و اعتبر النحاة اسم العلم أكثر تعريفاً من المبهم ؛ لوقوع اسم الإشارة صفة له ، فالاشتراك في التسمية يتطلب الفصل والإتيان باسم الإشارة يتطلب بيان الذات المقصودة ، ووصف العلم بالمبهم (مررت بزيد هذا) ؛ لأن اسم الإشارة في تأويل المشتق ، وإن لم يك مشتقاً ، والتقدير : (بزيد المشار إليه) أو (القريب) .(193) أما السيرافي العلم أعرفها ، وسيبويه والصيمري وابن عصفور و ابن مالك أعرفها المضمر فالعلم ثم اسم الاشارة ، أما أبو حيان العلم أعرفها ثم الضمير فالمبهم وذو الأداة والمضاف إلى أحدهما وكان الموصول داخلاً في ذي الأداة . وابن حزم الظاهري لا تفاضل في المعرفة فكلها متساوية فلا يصح قول عرفت هذا أكثر من هذا (194) .

يلمح الحجة الواهية للبصريين ، فلم تك بشدة القياس لديهم ، ولم يقودهم الحس اللغوي للأصح لتشكيل تفريعات واتجاهات هذا الفن .

حكم ابن الأنباري : ذهب إلى ما ذهب إليه الكوفيون .(195)

لمس السكون في حكم ابن الأنباري ، فالمسائل طبعت بالمخالفة عندما قدمت للمحكمة النحوية من قبل من حمل النزعة والميل .

المسألة السادسة بعد المائة : جواز الوقف على المنصوب بأل الساكن ما قبل آخره .

ملخص رأي االكوفيون : أجاز الكوفيون في الوقف (رأيتُ البَكَر) بفتح الكاف في النصب .(196) فالاسم حاله تنكير ، ويتحول تنوين النصب إلى مد بالألف عند الوقف (رأيت بكراً) وحركة للكلمة في حالة الوصل أولى جاءت الضمة في المرفوع والكسرة في المخفوض .(197)

أجاب الكوفيون بالجواز الذي حوى الاقناع المنطقي المحاور لكل اتجاه نحوي وافق ضوابط هذا الفن .

حجهم : اجماعهم على جوازه في المرفوع والمخفوض ؛ لزوال احتماع الساكنين في حالة الوقف كالقول الشاعر :

رَتنِىَ حِجلاً على سَاقِها فَهَشَّ الفُؤَادُ لِذَاكَ الحِجِل

فَقُلتُ ولم أخفِ عن صَاحِبى ألا بِأبيِ أصلُ تلكَ الرِّجِل (198)

الشاهد : الحجل بكسر الحاء وسكون الجيم ، وحكى قوم فتح الحاء مع سكون الجيم ، ووجه الاشتشهاد : (الحجل) في البيت الأول و (الرجل) في البيت الثاني ، فعندما أراد الشاعر الوقف نقل كسرة اللام إلى الجيم الساكنة قبلها . (199)

تبرز دقة حجج نحاة الكوفة بثوب الثقة المعرفية ، المتشبعة بالضوابط التي وضعت للقواعد والجزئيات ، وأبعادها التي تلامس صوابها ، بحسن التنقل بين التفريعات بما ضمت من دقائق لغة العرب ، فضم الجواب جل علم العربية .

ملخص رأي االبصريون : يرأى البصريون عدم جوازه ، وأجمعوا على جواز القول في الرفع بالضم ، نحو : (هذا البكُر) ، والجر بالكسر نحو : (مررت بالبَكِر) . ويجوز نقل الفتحة إلى الساكن قبل آخر المنصوب المحلى بأل ، (200) وذهب البصريون لعدم جوازه أول أحوال الكلمة ، وحملاً للتعريف على للتنكير ، كقوله تعالى : (فإن مع العسر يسراً إن مع العسر يسراً) .(201) ووردت الألف الناتجة عن إطلاق الفتح في قوله تعالى : (وتظنون بالله الظنونا).(202) وفي : (يوم ياليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسولا) ،(203) وقرىء بالألف وصلاً ووقفاً في : (فأضلونا السبيلا) (204)ظهرت شدة ارتباط والتصاق قواعد البصريون بالمسموع من فصحاء العرب (205).

لمح حضور الشواهد وغياب الفكر المنطقي ، فقد أكثر أهل البصرة من المسموع الذي لا يرغبون به ، وهذا يؤكد قولنا إن المخالفة بين من تقلد الميل تاجاً والنزعة وساماً من البلدين ، وليست بين جميع من كان المصرين سكن ونسب له من النحاة ،

حجهم : أول أحوال الكلمة التنكير ، التي لا يجوز في حالة النصب تحريك العين (بَكرَا) فقد روعى الحكم الواجب في حال التنكير ؛ لأن اللام لا تلزم الكلمة في جميع أحوالها ، فلا يلتقي ساكنان إلا في الرفع والجر (هذا بكر ، مررت ببكر) . (206)

لوحظ أخذ المسألة من جانب واحد ، فوجوب مراعاة الحكم لا تقتضي تضيق النظرة ، ولكي تجانب أدلتهم الأصوب لابد من الأخذ بالجوانب المتعددة التي تظل المسألة ، فلم تك حججهم بقوة قياسهم ولم يك وجوب مراعاة الحكم بعمق تعليلهم .

حكم ابن الأنباري : ذهب في هذه المسالة إلى ماذهب إليه الكوفيون .(207) فترجيح الأنباري لرأي الكوفيين جاء طرداً للاستعمال الواحد ، فتظهر شدة ارتباط والتصاق قواعد البصريون بالمسموع من فصحاء العرب .(208)

لوحظ ذهاب ابن الأنباري مذهب نحاة الكوفة بصمت التأمل ، وتعدد شكل الاحتمالات المذكورة ، فقد غلب القياس الاستعمال في هذه المسألة ، وكأن طرد الاستعمال الواحد هو ما أبعد نحاة البصرة عن الأصوب ، وشدة ارتباطهم بالمسموع اغلق الأصح عند البصريين .

الخاتمـــــــــــة:

تصل هذه الرحلة نهايتها التي لم يك هناك بُد من قطعها عبر المباحث الثلاث لهذا البحث ؛ لكشف طبيعة الآثار العميقة ، والأسس التي تقوم عليها الحياة اللغوية ، فلا غرابة أن تثير المسائل اهتمام النحاة واتجاهاتهم الفكرية والأثر النحوي الذي تركته في كتب المتأخرين ، وأنتج الخلاف النحوي ثروة لغوية أغنت علم النحو من خلال المسائل ، فهى وسائل معرفية ساعدت على تنظيم وتصوير وفهم هذا العلم من خلال الأحداث ، وكيفية تعامل المسائل مع مواضيعها حتى استطاعت تقديم إجابات مقنعة ، وصعد سلم التراث بمكونات هذه المسائل فاختلفت فيها الأجوبة لختلاف المسألة ، ووجود المذهبين يكشف عن أهم صفاتهما ، فكان من الطبيعي بحث نوع العلاقة بينهما ؛ لما تكشف من خصائص الفكر الذي من أجله وقع الخلاف في المسائل بين النحاة ، ومما يستمدون نماذجهم ويصدرون أحكامهم ، بتسليط الضوء على مواطن نحوية لغوية تحتاج إلى تمحيص ، لما لها من أهمية عظيمة في كشف الجهود الفكرية،

وابن الأنباري ذا طبيعة معرفية ينظر إلى أساليب المشابهة باعتبارها تصور لساني ، وظلت المسائل رفيقاً للنحاة بتصورهم الجوهري لها كعملية فكرية وليست لغوية فقط ، ولاندري هل نستطيع القول إن المسائل واقعة بين مضمون هذه الآراء وآفاق توظيفها ، فبهذه المناقشات سقطت الأقنعة التي غلفت حقائق حام حولها تفكير النحاة ، وما قدموه لهذه المسائل من مضامين خلفيات فكرية نحوية ، فهى لم تقوم على

التخمينات ، بل كان حوارالخلاف يسري بين أنسجة التفكير النحوي وبهذا اجتمعت روافد الاجتهاد وتراصفت الحقائق الخفية حقل التحصيل والمعرفة ، و اقتحمت مواضيع المسائل عقول النحاة ، وأنتجت ثمرات التضافر المعرفي الكشف والتمحيص فالتفكير عملية معرفية ، ولعل هذا البحث أجاب عن تساؤلات الفرضيات التي كانت معلقة ، فهذه المسائل ذات عمق وغزارة أنتجت التنوع بين ثنايا متاهات القلق ، وغوص الاستنباط بسكينة ما نصل إليه من أجوبة من تبيانها والاستدلال عليها ، بفكرة عابرة مملوة بدهشة تتبددها حماسة البحث والتقصي ، بما وصلنا إليه من آراء بعد معايشتنا لهذه المسائل نستطيع القول :

إن المسائل أجمعت شتات النحو بما جمعت من آراء ، فحملت جوانب متعددة كانت في حقيقتها مجاذبات بين الآراء والأفكار وليست مفاضلة بين النحاة ، وإن ابن الأنباري جنح به الميل إلى إنصاف الأحداث أكثر من إنصاف الأفراد الذين تقع عليهم الأحداث ، فقد نهل التناقض منه ، والحقيقة أن الأنباري قد وقع في أسر الانبهار البصري ، ثم إن قلة المسائل التي وافق ابن الأنباري فيها الكوفيين جعلتنا في حيرة عميقة ، وبعد هذه الرحلة توصلنا إلى أن ابن الأنباري وافق هذه المسائل لموافقة بعض نحاة البصرة رأي نحاة الكوفة ، فلو كان نحاة الكوفة وحدهم من وافقها لرفضها ، لكن لمس صوابها من قول نحاة البصرة ، ونكاد نجزم على هذا الرأي ، ولمس الأنباري نظرة نحاة البصرة التي وافقت وتوافقت مع الكوفيين ، فهى آراء كوفية بنظرة ونزعة بصرية موافقة للبصريين على آراء الكوفيين في المسائل النحوية . فعايشنا متعة التنقل بين هذه المسائل ، محاولين حصر غموضها والاجتهاد في جلائها ، ولا تكاد تخلو مسألة من هذه المسائل التي حكم فيها ابن الأنباري بصحة رأي نحاة الفريق الكوفي إلا ولها رأي مؤيد من نحاة البصرة ، وما هذا إلا برهان على أن المخالفة كانت بين كل ذي نزعة للبلدين ، ولم تك بين نحاة المصريين ، فما كان أصح من البصرة يأخذ به ، وما كان أصوب من نحاة البصرة يأخذ به ، فبمثل هؤلاء نهض علم النحو ، فالمسائل نتاج اختلاف آراء نحاة المذهب الواحد والمذهبين ، ولكنها طبعت بطابع المخالفة عندما قدمت للمحكمة النحوية من قبل من حمل النزعة والميل للفريقين .

تنتوع أسلوب ابن الأنباري عند ذكر الحكم بين الصمت والتأمل ، والاقرار بصحة رأي الكوفيون وتفنيد رأي البصريون ، وبيان سبب الذهاب مذهب الكوفيون وذكر سبب مخالفته نحاة البصرة ، وكأنه لا يريد أن تلقي ملامة نحاة البصرة عليه ظلالها ،

وبين حكم حمل اقتناعه الذاتي للمسألة من جميع جوانبها ، وحكم مرفق في ثنايا كلامه يغطيه الخجل ، وحكم لعدم وجود حجة قوية لنحاة البصرة ذهب مذهب نحاة الكوفة .

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــــش:

1 ـ ينظر الطنطاوي : محمد ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، تع : عبدالعظيم الشناوي ـ محمد عبدالرحمن الكردي ، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الاسلامية ، ص ص 12 – 39 .
2 – ينظر أبوالسعود : صابر بكر ، النحو العربي دراسة نصية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، دط ، 1987م ، ص ص 12 – 13 .
3 ـ ينظر الراجحي : عبده ، دروس في المذاهب النحوية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1980م ، ص 89 .
4 ـ ينظر ديره :المختار أحمد ،دراسةفي النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ،دار قتيبة ـ دمشق ،ط1991،1م،ص ص 115 - 305 - 307 .
5 ـ ينظر عبدالعال : المهدي إبراهيم ، النحو والنحاة في القرنين الأول والثاني الهجريين ، دار الكلمة ، مصر ، القاهرة ، دط ، دت ، ص 374 .
6 ـ ينظر الطلحي : مراجع عبد القادر بالقاسم ، الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى ، منشورات جامعة قاريونس – بنغازي ، ص 73 .
7- ينظرعبدالعال : المهدي إبراهيم ، النحو والنحاة ، ص ص 376 - 377 .
8- ينظر الأفعاني : سعيد ، من تاريخ النحو ، دار الفكر ، ص ص 45 – 46 .
9- ينظر ديره : المختار أحمد ، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، ص 306
10- ينظر عمر : أحمد مختار ، البحث اللغوي عند العرب ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط3 ، 1978م ، ص 91 .
11- ينظر الأفعاني : سعيد ، من تاريخ النحو ، ص 63 .
12- ينظر الطلحي : مراجع عبد القادر بالقاسم ، الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى ، ص ص 73 – 74 .
13- ينظر علوش : جميل ، ابن الأنباري وجهوده في النحو ، دار العربية للكتاب ، ليبيا ـ تونس ، 1981 ، ص ص 239 - 240 .
14- ينظر ديره : المختار أحمد ، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، ص 314 .
15 – ينظر أبوالسعود : صابر بكر ، النحو العربي دراسة نصية ، ص 13 .
16- ينظر اسماعيل: عبدالله امحمد خليل ، إحياء النحو وتجديده بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي ، جامعة عمر المختار ، البيضاء ، ط1 ، 1994 ، ص ص 74 - 75 .
17 ـ ينظر الراجحي : عبده ، دروس في المذاهب النحوية ، ص 109 .

18 ـ ينظر الطنطاوي : محمد ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ص 13.
(26)
19- ينظر حسان : تمام ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، 1980 م ، ص 173 .
20- ينظر الأفعاني : سعيد ، من تاريخ النحو ، ص ص 90 – 91 – 92 – 151 .
21- ينظر ديره : المختار أحمد ، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، ص ص 315 – 316 .
22،ينظر عبدالعال : المهدي إبراهيم ، النحو والنحاة في القرنين الأول والثاني الهجريين ، ص ص 473 – 474 .
23- ينظر الطنطاوي : محمد ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ص 133.
24 ـ ينظر الأفعاني : سعيد ، من تاريخ النحو ، ص ص 91 – 92 .
25- ينظر ديره : المختار أحمد ، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، ص 316 .
26 ـ ينظر الطنطاوي : محمد ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ص 135- 136 - 137.
27 ـ ينظر علوش : جميل ، ابن الأنباري وجهوده في النحو ، ص 244 .
28 ـ ينظر ديره : المختار أحمد ، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، ص ص 315 – 316 .
29- ينظر ابن خلكان : أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تح : يوسف علي طويل ، مريم قاسم طويل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط1 ـ 1998م ، ج3 ، ص 115 .
30- ينظر الأفعاني : سعيد ، من تاريخ النحو ، ص 147.
31- الزركلي : خير الدين ، الأعلام ، دار العلم للملايين ، ط11 ، بيروت ـ لبنان ، المجلد الثالث، 1995م ، ص 327 .
32-ينظر صالح : محمد سالم ، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، دار السلام – مصر ، ط1 ، 2006م ، ص11 .
33- ينظر ابن خلكان ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، 3/ 115 .
34- ينظر الأفعاني : سعيد ، من تاريخ النحو ، ص147 .
35- الذهبي : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ، سير أعلام النبلاء ، تق: محمد ايمن الشبراوي ، ج10 ، دار الحديث ـ القاهرة، 2006م، ص 325 .
36- ينظر صالح : محمد سالم ، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، ص11 .
37- ينظر الأفعاني : سعيد ، من تاريخ النحو ، ص 147 .
38- ينظر السيوطي : عبدالرحمن جلال الدين ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، شح : محمد أحمد جار المولى بك ، علي محمد البجاوي ، محمد أبوالفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ط3 ، دت . ج2 ، ص 421 .
(27)
39- الزركلي : خير الدين ، الأعلام ، 3/ 327 .
40 ـ الذهبي : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ،العقد الثمين في تراجم النحويين ،تح : يحيى مراد ،دار الحديث ،القاهرة ، 204م ،ص 178 .
41 ـ الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، 10 / 326 .
42- ينظر الأفعاني : سعيد ، من تاريخ النحو ، ص 149.

43 ـ السيوطي : جلال الدين عبدالرحمن ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، المكتبة العصرية ، صيدا ـ بيروت ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ـ ج2 . ط1 ، 2006 م ، ص 77 .
44- ينظر الأفغاني : سعيد ، من تاريخ النحو ، ص147 .
45 ـ ينظر صالح : محمد سالم ، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، ص ص 11- 14.
46 ـ ينظر الراجحي : عبده ، دروس في المذاهب النحوية ، ص ص 109 – 110 .
47ـ ينظر الذهبي ، العقد الثمين في تراجم النحويين ، ص 178 .
48- ينظر الأفغاني : سعيد ، من تاريخ النحو ، ص 147 .
49ـ ينظر الذهبي ، العقد الثمين في تراجم النحويين ، ص 177 .
50ـ ينظر ضيف ، شوقي ، المدارس النحوية ، دار المعارف ، مصر ، ط3 ، ص 278 .
51- ينظر الأفغاني : سعيد ، من تاريخ النحو ، ص ص147 _ 151 – 152 – 153 .
52 ـ ينظر المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، ص 278 .
53- ينظر صالح : محمد سالم ، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، ص ص 25 – 26 – 27 .
54- ينظر السيوطي ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ـ 2/ 76 .
55 ـ ينظر الذهبي ، العقد الثمين في تراجم النحويين ، ص ص 177 ـ 178 .
56- ينظر الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، 15 / 325 ـ 326 .
57 ـ ينظر العسكري : أبو هلال ، الفروق في اللغة ، لجنة إحياء التراث العربي ، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ، ط7 ، 1991م ، ص ص 228 ـ 229 .
58 ـ ينظر الزمخشري :جار الله أبي القاسم محمود بن عمر ، أساس البلاغة ، تح : عبدالرحيم محمود ،دار المعرفة ، بيروت ، 1982م ، ص 459 .
(28)
59 ـ ينظر أبو البركات : كمال الدين ، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تح : محمد محي الدين عبدالحميد ،دار الفكر ، ج1 ، ص 5 .
60- ينظر الأفغاني : سعيد ، من تاريخ النحو ، ص ص 150 ـ 155- 156 .
61 ـ ينظر الطنطاوي : محمد ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ص ص 110 – 134 .
62 ـ ينظر الراجحي : عبده ، دروس في المذاهب النحوية ، ص 110 .
63 ـ ينظر ضيف ، شوقي ، المدارس النحوية ، ص 278 .
64- ينظر الأفغاني : سعيد ، من تاريخ النحو ، ص ص 63 – 92- 155- 156 .
65- ينظر ظاظا : حسن ، كلام العرب من قضايا اللغة العربية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، دط ، 1976م ، ص 165 .
66- ينظر عبدالعال : المهدي إبراهيم ، النحو والنحاة في القرنين الأول والثاني الهجريين ، ص 475 .
67 ـ ينظر علوش : جميل ، ابن الأنباري وجهوده في النحو ، ص ص 131 ـ 132 ـ 134 .
68 ـ المسدي : عبدالسلام ، العربية والإعراب ، مركز النشر الجامعي ، دط ، 2003 ، ص 109 .
69 ـ ينظر الأفغاني : سعيد ، من تاريخ النحو ، ص 130- 155 .
70- ينظر العسكري : أبو هلال ، ص 55 .
71- ينظر المسدي : عبدالسلام ، التفكير اللساني في الحضارة العربية ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ـ تونس ، 1981 ، ص 26 .
72 ـ ينظر الراجحي : عبده ، دروس في المذاهب النحوية ، ص 110 .
73 ـ ينظر الطنطاوي : محمد ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ص ص 134 – 135 .
74 ـ ينظر ضيف ، شوقي ، المدارس النحوية ، ص 278 .

75- ينظر كحالة : عمر رضا ، اللغة العربية وعلومها ، مكتبة النسر بدمشق ، دط ، 1971م ، ص 121 .
76 ـ عباس بن مرداس السلمي ، ابن منظور ، لسان العرب ، نخبة من السادة الأساتذة المتخصصين ، دار الحديث ، القاهرة ، ج5 ، ص 459 .
77 ـ ينظر الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبي البركات ، تح : محمد محي الدين ، 1 / 70- 71 – 73 .
78 - سبأ (31) .
79 ـ ينظر عمر : أحمد مختار ، البحث اللغوي عند العرب ، ص 101 .
(29)
80- القائل جرير ، ناصر الدين : مهدي محمد ، شرح ديوان جرير ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ص 254 .
81- العُكبري : أبو البقاء ، المتبع في شرح اللمع ، تح : عبدالحميد حمد محمد محمود الزوي ، جامعة قار يونس ، بنغازي ، ط1 ، 1994م ، ص 708 .
82- ينظر ديره : المختار أحمد ، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، ص 369 .
83- ضيف : شوقي ، المدارس النحوية ، ص 206 .
84 ـ ينظر ابن هشام الأنصاري : أبو محمد عبدالله جمال الدين ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ت : محمد محي الدين عبدالحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط11 ، 1963م ،. ص 252 .
85- الدجني : فتحي عبدالفتاح ، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط1 ، 1974م ، صص 252 - 253 - 293 .
86 ـ ينظر عبدالعال : المهدي إبراهيم ، النحو والنحاة ، ص 464 .
87 ـ الدجني : فتحي عبدالفتاح ، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، ص 305 .
88 ـ ينظر ضيف : شوقي ، المدارس النحوية ، ص171.
89 ـ النساء (83) النور (10) (14) (20) (21) .
90- ينظر ديره : المختار أحمد ، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، ص 368
91- ابن هشام الأنصاري : أبو محمد عبدالله جمال الدين ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تح : محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، 1995م ، ج4 ، ص 213 .
92- للجموح الظفري ، ابن منظور ، لسان العرب ، 6 / 142 .
93- ينظر الانصاف في مسائل الخلاف ، 1/73- 74 .
94- ينظر العُكبري : أبو البقاء ، المتبع في شرح اللمع ، 2 / 707 .
95- ينظر ياقوت : محمود سليمان ، أصول النحو العربي ، دار المعرفة الجامعية ، 2000 م ، ص 590 .
96- ينظر ديره : المختار أحمد ، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، ص ص 367- 368 .
97 - فاطر (21) .
98- ينظر الانصاف في مسائل الخلاف ، 1/ 74- 75 .
99- ينظر عبدالعال : المهدي إبراهيم ، النحو والنحاة ، ص 464 .
(30)

100- ينظر عبدالحميد : محمد محي الدين ،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ،دار التراث، القاهرة ،طبعة جديدة منقحة ، 1999م،ج3 ،ص 55 .
101- ينظر ابن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 4 / 213 .
102- ينظر الدجني : فتحي عبدالفتاح ، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، ص ص 350- 469
103-ينظر هلال : محمد محمود ، الكامل في الدراسات النحوية ونشأتها ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1/ 218 - 219 .
104 - ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ،1/ 75 .
105 - ينظر سلطان : زهير عبدالمحسن ،المؤخدات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية ، جامعة بنغازي ، ط1 ، 1994م ، ص ص 75 - 326 .
106 - ينظر صالح : محمد سالم ، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، ص 514 .
107- ينظر ديره : المختار أحمد ، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، ص 367 .
108 - ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ،1/ 160 .
109- ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ،1/ 161 .
110 - ينظر الزجاجي : أبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق ، مجالس العلماء ، تح : عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ،1999م ، ص ص 241 - 242 .
111- ينظرعبدالعال : المهدي إبراهيم ، النحو والنحاة في القرنين الأول والثاني الهجريين ، ص 484 .
112-- ينظر ديره : المختار أحمد ، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، ص ص 370 - 372 .
113- ينظر الدجني : فتحي عبدالفتاح ، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، ص ص 411 - 473 .
114- ينظر الملخ :حسن خميس ،التفكير العلمي في النحو العربي(الاستقراء - التحليل - التفسير) ، دار الشروق ، عمان - الأردن ، 2002م ،ص43 .
115- ينظر حانين : عفاف ، في أدلة النحو ، مطبعة دار نشر الثقافة – الفجالة ، ط1 ، 1977 ، ص ص 256- 271- 272 - 273 .
116- ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، 160/1 .
117- ينظر حانين : عفاف ، في أدلة النحو ، ص 256 .
118-هود (8) .
119- ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، 1/ 162 .
120- ينظر حانين : عفاف ، في أدلة النحو ، ص 50 .
(31)
121-ينظر هلال : محمد محمود ، الكامل في الدراسات النحوية ونشأتها ، 1/ 241 .
122 - ينظر أبوعبدالله : عبدالعزيز عبده ،المعنى والاعراب عند النحويين ونظرية العامل ، الكتاب - طرابلس ليبيا ،ط1، 1982م ،ج1، ص 186 .
123- ينظر الدجني : فتحي عبدالفتاح ، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، ص 411 .
124– ينظر حانين : عفاف ، في أدلة النحو ، ص 51 .
125- ينظر هلال : محمد محمود ، الكامل في الدراسات النحوية ونشأتها ، 1/ 241 .
126 - هود (8)
127- ينظر ديره : المختار أحمد ، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، ص 372 .

128 ـ ينظر العُكبري : أبو البقاء ، المتبع في شرح اللمع ، 1 / 264 .
129 ـ ينظر الزجاجي ، مجالس العلماء ، ص 241 .
130 ـ ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، 163/1 .
131- ينظر ديره : المختار أحمد ، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، ص 370 .
132-ينظر حانين : عفاف ، في أدلة النحو ، ص 207 .
133- ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، 218/1 ـ 219 .
134- ينظر الدجني : فتحي عبدالفتاح ، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، ص 365 .
135 ـ القائل : ابن برى ، ونسب لنافع بن سعد الغَنَوى ، ابن منظور ، لسان العرب ، 8 / 90 .
136- ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، 218/1 ـ 219 ـ 223 ـ 224 .
137 ـ ينظر ديره : المختار أحمد ، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، ص 373 .
138 ـ ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، 224/1 ، 227 .
139 ـ ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، 493/2 .
140 ـ قباوة : فخر الدين ، شعر الأخطل ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ـ لبنان ، ط4 ، 1996م ، ص 282 .
141 ـ التوبة (52) .
(32)
142 ـ حسان بن ثابت ، من قصيدة بعنوان : (نصروا النبي) ، ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، دار صادر ، بيروت ، ص 194 .
143 ـ عباس بن مرداس السُّلِمي ، ابن منظور ، لسان العرب ، 4 / 116 .
144 ـ ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، 493/2 ـ 494 ـ 495 ـ 499 .
145 ـ ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، 493/2 ـ.
146 ـ ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، 2/ـ 514 .
147- ينظرعبدالعال : المهدي إبراهيم ، النحو والنحاة في القرنين الأول والثاني الهجريين ، ص 486 .
148 – ينظر ديره : المختار أحمد ، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، ص ص 341 – 343 – 344 .
149 – ينظر حانين : عفاف ، في أدلة النحو ، ص ص 107 ـ 108 ـ 140 ـ 142.
150 ـ ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، 514/2 .
151- ينظر ديره : المختار أحمد ، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، ص 341 .
152 ـ ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، 687/2 ـ 688
153 ، ينظر حانين : عفاف ، في أدلة النحو ، ص 50 .
154- ينظرعبدالعال : المهدي إبراهيم ، النحو والنحاة في القرنين الأول والثاني الهجريين ، ص 486 .

155 - ينظر سلطان : زهير عبدالمحسن ، المؤخدات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية ، ص 158 .
156 - ينظر ديره : المختار أحمد ، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، ص ص 364 - 366 .
157 - ينظر ياقوت : محمود سليمان ، أصول النحو العربي , ص 645 .
158 - سبأ (31) .
159 - ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، 687/2 .
160 - ينظر ديره : المختار أحمد ، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، ص 364.
161. ينظر تقويم اللسان ، أبوالفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد علي ابن الجوزي ، ط 1 ، 1966 ، ص 179 .
162 - ينظر سلطان : زهير عبدالمحسن ، المؤخدات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية ، ص ص 158. 159 .
(33)
163 - نسب لعمر بن أبي ربيعة ، فايز محمد ، ديوان عمر بن ربيعة ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان - دط ، 2004م ، ص 92 .
164 - يزيد بن الحكم الثقفي ، ابن منظور ، لسان العرب ، 2 / 106 .
165 - ينظر ابن هشام الأنصاري ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص ص 251 - 252 .
166 - ينظر الدجني : فتحي عبدالفتاح ، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، ص ص 191- 524 .
167 - ينظر ابن هشام الأنصاري المصري : أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، محمد محي الدين عبدالحميد ، ص ص 291 - 292 .
168 - ينظر ابن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 4 / 214 .
169 - ينظرعبدالعال : المهدي إبراهيم ، النحو والنحاة في القرنين الأول والثاني الهجريين ، ص222 .
170 - ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، 2/ 689 ،
171 - الأعراف (59) (65)(73)(85) ، هود (50) (61) (84) ، المؤمنون (23) (32) .
172 - القائل : الأشعر الرقبان الأسدي جاهلي يهجو ابن عمه رضوان ، ابن منظور ، لسان العرب ، 5 / 490 .
173 - ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، 689/2
174 – ينظر حانين : عفاف ، في أدلة النحو - ص ص 272 - 273 .
175 - ينظر هلال : محمد محمود ، الكامل في الدراسات النحوية ونشأتها, 1/ 219 .
176 - ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، 689/2 .
177 - ينظر ديره : المختار أحمد ، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، ص 364.
178 - ينظرعبدالعال : المهدي إبراهيم ، النحو والنحاة في القرنين الأول والثاني الهجريين ، ص 486 .
179 - ينظر حانين : عفاف ، في أدلة النحو ، ص 50 .
180- ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، 707/2 .

181 ـ ينظرعبدالعال : المهدي إبراهيم ، النحو والنحاة في القرنين الأول والثاني الهجريين ، ص 487 .
182 ـ ينظر الدجني : فتحي عبدالفتاح ، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، ص ص 357 ـ 359 . (34)
183 ـ ينظر السخاوي : علم الدين ، قضايا الخلاف النحوي في المفضل شرح المفصل ، عبدالله عبدالعليم حسن السنتريسي ، دار الكلمة ، مصر ، 2012م ، ص74 .
184 ـ ينظر السهيلي : أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله ، نتائج الفكر في النحو ، تح : محمد ابراهيم البنا ، جامعة قاريونس ، 1978م ، ص 41 .
185 ـ ينظر حسان : تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ص91 .
186 ـ ينظر بن حمودة : رفيق ، الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية ، دار محمد علي للنشر تونس ، ط1 ، 2004 ، ص ص 625 ـ 626 .
187 ـ ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، 708/2 .
188 ـ ينظر ديره : المختار أحمد ، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، ص 382 .
189 ـ ينظر بن حمودة : رفيق ، الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية ، ص ص 626 ـ 627 .
190 ـ ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، 2 / 707- 708 .
191 ـ ينظر عبدالعال : المهدي إبراهيم ، النحو والنحاة في القرنين الأول والثاني الهجريين ، ص 486 .
192 ـ ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، 2 / 709 .
193 ـ ينظر بن حمودة : رفيق ، الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية ، ص 625 .
194 ـ ينظر السخاوي : علم الدين ، قضايا الخلاف النحوي في المفضل شرح المفصل ، ص ص 74 ـ 75 .
195 ـ ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، 2 / 709 .
196ـ ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، 731/2 .
197ـ ينظرعبدالعال : المهدي إبراهيم ، النحو والنحاة في القرنين الأول والثاني الهجريين ، ص 487 .
198 ـ لم ينسبه لأحد ، ابن منظور : اللسان ، 4 / 84 .
199 ـ ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، 733/2- 732
200 ـ ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، 2/ 731 .
201 ـ الشرح (5-6)
202 ـ الأحزاب (10)
203 ـ الأحزاب (66)
204 ـ الأحزاب (67)
205 ـ ينظرعبدالعال : المهدي إبراهيم ، النحو والنحاة في القرنين الأول والثاني الهجريين ، ص 487 .
206 ـ ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، 2 / 735 .
207 ـ ينظر ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، 2/ 735 .

208 ـ ينظر عبدالعال : المهدي إبراهيم ، النحو والنحاة في القرنين الأول والثاني الهجريين ،ص 488 .